

# تجربة المخطق

سلطان الحسين الحواجة نعيم الدين  
كتاب ابن الحسن الطوسي المازري مكتبة ١٢٢٥

مكتبة  
مُؤسسة أهل الطبرفات  
بيروت - لبنان  
ص ٢٠٠٧

تجزء قيد المقطوع



مرکز تحقیقات فرهنگ اسلامی

# تجزیه المتن

تصنيف :

سلطان المحققي الخواجة نصیر الدین

محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢

جمعداری اموال

مرکز تحقیقات کامپیوٹری علوم سلام

ش-اموال:

منشورات ٤٨٣٧٧

مؤسسة الأعلى للطبوعات

بیروت - بیزان

من.ب ٧١٢٠



shiabooks.net

mktba.net رابط بديل

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للناشر

١٤٠٨ - ١٩٨٨ م

٦٠٠

مؤسسة الأعلى للمطبوعات

بيروت - شارع المطران - قرب كلية الهندسة - ملك الأعلى - ص.ب. ٧٦٠

الهاتف : ٨٣٣٤٤٧ - ٨٣٣٤٥٣

## المؤلف في سطور

بسم الله الرحمن الرحيم

الطوسي هو أبو جعفر نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن ، ولد في جهروド سنة ٥٩٧ هـ ١٢٠٠ م ، واشتغل في صباه بالتحصيل والتزود من الحكمـة وسافر كثيراً ليتلقى العلم على أهله ثم أقام في طوس فترة طويلة حتى نسب إليها .

والطوسي من العلماء الذين أوتوا دقة الحسن ورقة الشعور ، وقد رأى ما يجري في عاصمة الخلافة ، بغداد ، من ضعف الخليفة وانصرافه إلى لذاته مع قياده وجواريه ، ومن تناحر رجال الخليفة وحقد بعضهم على بعض ، وسعایة بعضهم ببعض ، وانصرافهم جمیعاً عن شؤون الدين والدنيـا ، وكانت مقاليدـها في أيديـهم ، ورأـيـ الفتـنة بينـ المسلمين تـصـحـوـ ، وأـحـيـاء تـحـرـقـ ، وـمـاـهـدـ يـمـسـهاـ التـخـرـبـ ، وـالـخـلـيـفـةـ وـوزـارـوـهـ يـرـوـنـ هـذـاـ فـلـاـ يـحـسـونـ يـادـبـارـ الدـنـيـاـ عـنـهـمـ ، وـلـاـ يـحـاـولـونـ درـءـ الـأـذـىـ عـنـ الرـعـيـةـ أـوـ دـفـعـ الشـرـ عـنـ الدـيـنـ .

وخرج الطوسي من بلاد الخليفة المستعصم بالله ( ٦٤٠ - ٦٥٦ هـ - ١٢٤٢ - ١٢٥٨ م ) عله يستريح إلى بلد تحترم فيه حرية العقيقة ويأمن فيه الناس على أموالهم وعقائدهم ، فسار إلى قهستان ، حيث كان الإسماعيلية يحكمون ، فاتتحق بخدمة علاء الدين محمد بن حسن وتقرّب من محتشم ( أي حاكم ) قهستان ناصر الدين عبد الرحيم . وكان حكام قهستان يذلّون جهداً كبيراً في أن يزيّنوا بلاطهم بالعلماء والأدباء .

ولكن الطوسي لم يجد لدى الإسماعيلية ما كان يبغى من الأمان والطمأنينة ، فقد وجد نفسه بين قوم يحملونه على أن يذهب في الفكر مذهبهم ، ولم يكن يقدر على مواجهتهم بالحق الذي يراه ، وهكذا أحس بأنه استجار من الرمضاء بالنار ، وأدرك أن شرًا قريباً يوشك أن يقع ببلاد المسلمين ، وأولوا الأمر عنه لاهون ، والآلة التي أسلمت قيادها للخليفة ووزرائه لا تدري من أمرها شيئاً ، وهذا التراث الإسلامي العظيم الذي يتمثل في عشرات الآلوف من الكتب والرسائل في شتى العلوم والأداب ، والذي يرعاه في تلك الأيام عشرات من العلماء ، كل هذا أصبح ولا حام له ولا راع من يديهم الأمر في العالم الإسلامي .

وتقدمت جحافل المغول في القرن السابع الهجري مكتسحة العالم الإسلامي الشرقي قطرأً بعد قطر ، وكانت شهرة الطوسي ، في علم النجوم والرصد ، قد بلغت مسامع هولاكو ، فأراد أن يكون هذا العالم في حاشيته ، ليستعين بخبرته في النجوم ، وليعاونه على ما يريد من الغزو . وكان الطوسي يعرف ما سيحل بالشرق الإسلامي من غارات المغول ، وكان يعلم أن البناء الذي أقامه العباسيون قد دب فيه الفناء وأن أساسه قد تقوض وألا سبيل إلى بقائه ، وأدرك أنه سيدفع كثيراً من الشر والبلاء عن المسلمين لو بقي بجانب قائد المغول الذي لا يعرف الشفقة ، وأن بقاءه وتعاونه معه خير من فراره منه وتركه وحده يفني البشر ويقضي على الإسلام .

ويرى عباس إقبال في تاريخه أن الطوسي ، علارة على مقامه العلمي ، قد أدى للحضارة الإسلامية عمليين عظيمين : أولهما أنه بذل جهداً كبيراً للمحافظة على الكتب التفسيرية والأثار حتى لا يهلكها المغول ، مما أتاح له أن يجمع مكتبة تحوي أربعين ألف مجلد . والثاني أنه استخدم نفوذه عند هولاكو لينفذ من الهلاك كثيرين من أهل العلم والأدب .

ويعد الطوسي أعلم أهل زمانه ، وهو الذي أعاد للحضارة الإسلامية بهاءها وقوتها في أحلق الظروف السياسية وأقسامها على القسم الشرقي من

العالم الإسلامي وهو لهذا قد استحق لقب «أستاذ البشر» .

وله ما يقرب من ثلاثة ومائة كتاب ورسالة ومقالة في موضوعات وفنون مختلفة ، وقد فصل البيان عن كتبه الأستاذ الدكتور محمد معين ذاكرة أسماءها وهي في الحكمة النظرية والعملية ، والهيئة والنجوم ، والرياضيات ، والعلوم الطبيعية ، والعلوم الدينية ، والعلوم المكنونة ، وفنون الأدب ، والتاريخ ، والجغرافية ، والتصوف .

ولشهرته الذائعة في الزريج والرصد ، طلب منكوفا أن من أخيه هولاكو أن يوفد إليه الطوسي حتى يُؤسس مرصدًا في بلاد المغول . ولكن هولاكو لم يلب رغبة أخيه وأمر بإقامة المرصد في إيران ، وفي مراغة أنشأ الطوسي مرصدًا عام ٦٥٧ - ١٢٥٨ . وقد أمنه هولاكو ، وأباقا من بعده ، بعون مالي عظيم ، منه أوقاف واسعة أتاحت له أن يقتني كثيراً من الكتب والآلات ؛ كما مكنته من الاستعانة بالعلماء المترغبين ليتم « زریج مراغة » وقد ضمن كتابه « الزريج الإیلخانی » خلاصة ما بذله وصحبه في هذا السبيل .

أساتذته وتلامذته :

قرأ المعقول على استاذه فريد الدين النيسابوري والمنقول على والده وجماعة أخرى من فطاحل العلماء والفقهاء وال فلاسفة . وقرأ عليه كل من العلامة الحلي ، والسيد ابن طاووس ، وقطب الدين الرواوندي ، وشهاب الدين أبو بكر الكازروني وغيرهم من كبار العلماء .

وفاته :

توفي رحمه الله في يوم ١٨ ذي الحجة الحرام من سنة ٦٧٢ هـ ودفن في البقعة المقدسة الكاظمية في المرواق الشريف وقبره مزار معروف .

الناشر



مرکز تحقیقات فرهنگی اسلامی ایران

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدُ الشَّاكِرِينَ، وَنَصْلِي عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.  
وَيَعْدُ - فَإِنَا أَرْدَنَا أَنْ نَجْرِدَ أَصْوَلَ الْمَنْطَقَ وَمَسَائِلَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ،  
وَنَكْسُوْهَا حَلْبَتِيَ الْإِيْحَازَ وَالْتَّهْذِيبَ؛ تَجْرِيدًا يُشَرِّسَ لِلْحَافِظِ تَكْرَارَهَا، وَلَا  
يَتَعَسَّرُ عَلَى الصَّابِطِ تَذَكَّرَهَا؛ فَجَعَلْنَا تَلْكَ الأَصْوَلَ مَرْتَبَةً فِي تِسْعَةِ فَصُولٍ :

### الفَصْلُ الْأُولُ فِي مَدْخُلِ هَذَا الْعِلْمِ

اللَّفْظُ يَدْلُلُ عَلَى تَعَامِلِهِ بِالْمَطَابِقَةِ دَلَالَةً «الْإِنْسَانُ» عَلَى «الْحَيْوَانُ»  
الْسَّاطِقَ، وَعَلَى جُزُّهِ بِالتَّفْسِينِ دَلَالَتِهِ عَلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ، وَعَلَى مَلْزُومِهِ  
خَارِجًا عَنِ الْإِلْزَامِ دَلَالَةِ الضَّاحِكِ عَلَيْهِ.

#### [الْتَّوَاطِي وَالْتَّشْكِيكُ وَالْإِشْتِرَاكُ]

وَالْوَاحِدُ مِنَ الْأَلْفَاظِ يَدْلُلُ عَلَى مَعْنَاهُ الْوَاحِدِ الْمَوْجُودِ فِي الْكُثُرَةِ  
عَلَى السَّوَاءِ بِالْتَّوَاطِي - كَـ«الْإِنْسَانُ» عَلَى أَشْخَاصِهِ - أَوْلًا عَلَى السَّوَاءِ  
بِالْتَّشْكِيكِ - كَـ«الْمَوْجُودُ» عَلَى الْجُوْهَرِ وَقُسْمِهِ - وَيَدْلُلُ عَلَى مَعَانِيهِ  
الْمُخْتَلِفَةِ بِالْإِشْتِرَاكِ كَـ«الْمِنْزَنُ» عَلَى مَعَانِيهِ - سَوَاءَ عَمِّهَا الْوَضْعُ اِتْفَاقًا، أَوْ  
خَصَّ بَعْضَهَا ثُمَّ الْحَقَّ الْبَاقِي بِهِ بِسَبِيلِ شَبَهٍ وَنَقْلٍ.

### [الترادف والتبابين]

والألفاظ الكثيرة تدل على معناها الواحد بالترادف، كـ «الانسان» وـ «البشر» على معناهما. وعلى معانيها المتكررة معها بالتبابين، كـ «الانسان» وـ «الفرس» على معنييهما.

### [المفرد والمركب]

واللقط الذي لم يجعل لجزائه فيه دلالة أصلًا فهو مفرد كـ «الانسان»، والذي جعلت أجزائه دالة على أجزاء المعنى فهو مركب كـ «الحيوان الناطق» ويسمى قوله.

### [الاسم والفعل والحرف]

وينقسم إلى تام وناقص، لأن من المفرد ما يتم دلالته بنفسه ومنه ما لا يتم. والأول إن تجرد عن الواقع في أحد الأزمات الثلاثة اللاحقة به بحسب التصاريف فهو اسم، وإن فهو فعل ويسمى كلمة، والثاني حرف ويسمى أدلة.

### [الجزئي والكلي]

والمانع مفهومه من وقع الشركة فيه جزئي كـ «زيد» المشار إليه، وغير المانع كلي كـ «الانسان» وأن لم يقع فيه شركة كـ «الشمس» وـ «العنقاء».

### [حمل المواطأة (هوهو)، والاشتقاق (ذوهو)]

الموصوف الواحد - كالانسان - وصفاته - كالضاحك والكاتب - إذا جعل بعضها مقولاً على بعض كيف أتفق كقولنا : «الانسان ضاحك» مثلاً فـ «الانسان» موضوع وـ «الضاحك» المقول عليه محمول وذلك بالمواطأة، وأما الضاحك فمحمول عليه أيضاً ولكن بالاشتقاق.

### [الأعم يحمل على الأخص دون المعكس]

وكل أعمّ من حيث المفهوم فهو بالطبع محمول على ما هو أخص منه كـ «الضاحك» و «الحيوان» على «الإنسان» وأما بالعكس فليس كذلك.

### [حمل الذاتي والعرضي]

وكل محمول بالمواطأة وبالطبع فاما ذاتي لموضوعه واما عرضي له.

### [الذاتي]

والذاتي ما يقوم ذاته غير خارج عنه كالحيوان أو الناطق للإنسان، وكالإنسان لزيد؛ وهو غير ما يقوم وجوده.

### [العرضي وأقسامه]

والعرضي ما يلحقه بعد تقويمه بالذاتيات ، إنما لازماً ينشأ كـ «ذي الزوايا» لل مثلث ، أو غير بين يلحقه بتوسيط غيره كـ «تساوي الزوايا لائمتين» له ، وإنما مفارقاً بطيئاً كالشباب لزيد ، أو سريعاً كالقائم له.

### [ما يقال في جواب «ما هو»]

والمسؤول عنه «ما هو» له ماهية هي بجميع ذاتياتها التي يشار إليها غيرها فيها ، والتي يختص بها . فيجب أن يجاب بهما.

### [الجنس والنوع]

فإن سئل بـ «ما هو» عن جزئيات تكثّرت بالعدد فقط كـ «زيد وعمر» - معاً أو فرادي - فلتُجب حالتي الشركة والخصوصية بالحقيقة المتفقة فيها وهي «الإنسان»؛ وإن سئل عما يختلف حقائقها كـ «الإنسان والشجر» - معاً - فليُجب بكمال ما يشترك فيه وحده ، وهو «الحيوان» وإن خصّ واحد منها بالسؤال كـ «الإنسان» فليُضمّ إلى ذلك ما يختصّ به أيضاً كـ «الناطق» ويكون الجواب في الحالتين مختلفاً.

وأعمّهما - أعني ما يقال على مختلفات الحقائق في جواب «ما هو؟» بالشركة - هو الجنس لكل واحد منها؛ وهي أنواعه.

#### [جنس الأجناس]

وقد تتصاعد الأجناس إلى ما لا جنس فوقه وهو جنس الأجناس.

#### [نوع الأنواع]

ويتساول الأنواع إلى ما لا نوع تحته، بل يليه الأشخاص، وهو نوع الأنواع.

#### [نوع الإضافي]

وكلّ من المتوسط جنس لما تحته، نوع لما فوقه.

#### [نوع الحقيقي]

وما يقال في جواب «ما هو؟» على ما يتكرّر بالعدد فقط نوع لتلك المتكرّرة ولكن بمعنى آخر.

#### [الفصل]

والذى يقال في جواب «أيّما هو في جوهره» أعني خصوصية كل نوع فهو فصل لذلك النوع ولما تحته، مقسم لجنسه ولما فوقه.

#### [الكلّيات الذاتية]

فالكلّيات الذاتية : جنس أو فصل أو نوع.

#### [الكلّيات المرّضية]

والمرّضية أن عرضت نوعاً واحداً فقط - سواء ساوته أو اختصت ببعضه - فهي خاصة، وإن شملته وغيرها فهي عرض عام. وهذه هي الخمسة.

## الفصل الثاني في المقولات من الأجناس العالية الجوهر

### [تعريف الجوهر]

وهو «موجود لا في موضوع» والموضوع : محل يوجد متقدماً دون ما يحصل فيه .

### [العرض والصورة]

والحال في العرض؛ كما أن المادة محل ينتمي بما يحصل فيه، والحال فيها الصورة .

### [أقسام الجوواهر]

فالصورة والمادة والجسم المركب منها جواهر وكذلك المفارقات - أعني العقل والنفس .

### [الكم]

ومنها الكم وهو ما لذاته يقبل المساواة واللامساواة بالتطبيق .

### [أقسام الكم]

وينقسم إلى متصل قار - وهو الخط والسطح والجسم - أو غير قار - وهو الزمان؛ إلى متصل وهو العدد، والثلاثة الأول تختص بالوضع دون الآخرين .

### [الكيف]

ومنها الكيف، وهو هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة .

وقد يتضاد ويشتت ويضعف .

### [أقسام الكيف]

فمنه ما يختص بالكميات كالاستفادة والشكل والزوجية، ومنه الانفعالات والانفعالات وهي المحسوسات كحمرة الدم والخجل، ومنه الملكة والحال ويختص بذوات الأنفس كصحة المصحاح وغضب الحليم، ومنه القوة واللاقوة كالمحساحية والصلابة وما يقابلها.

### [المضاف]

ومنها المضاف وهو ما يُعقل بالقياس إلى غيره ولا وجود له سوى ذلك، كالابوة والبنوة، وقد يعرض للمقولات جميعاً.

### [الوضع]

ومنها الوضع والنسبة وهو هيئة للجسم يعرض من نسبة بعض أجزائه إلى بعض لوقعها في الجهات كالقيام والانتكاس.

### [الأين]

ومنها الأين وهو كون الشيء في مكانه كالماء في الكوز.

### [متى]

ومنها متى، وهو كون الشيء في زمانه كقيام زيد الساعة.

### [الملك]

ومنها الملك والجلدة وألء، وهو التملك للشيء. وقيل : كون الشيء مسؤولاً بما يتنقل بانتقاله كالثليس والتحنم.

### [أن يفعل وأن ينفعل]

ومنها أن يفعل وأن ينفعل، وهو هيستان غير قارئين تعرضان للمؤثر والمتاثر حال التأثير والتأثير، كالإحتراق في النار والحطب.

### [المقولات عشر]

وهذه هي المقولات العشرة، وكون التسعة عرضأً عرضيًّا لها.

### [المتنقابلان]

والمتنقابلان شيئاً يمتنع تعلقهما معاً بموضوع واحد ينسبان اليه من جهة واحدة، ويعقل أو يوجد أحدهما بازاء الآخر أو في غاية البعد من الآخر.

### [أقسام التقابل]

وأقسام التقابل أربعة :

أولها : الإيجاب والسلب كقولنا : «فرس، ولا فرس»؛ أو «زيد  
كاتب، زيد ليس بكاتب» وهو بحسب القول.

وثانيها : التضاديف - وقد مر ذكره. وثالثها : التضاد، ورابعها :  
الملكة والعدم.

### [الضدآن]

والمشهور إن «الضددين» أمران ينسبان الى موضوع ولا يمكن أن  
يجتمعوا فيه، كالذكورة والأنوثة، والتحقيق يقتضي كونهما موجودين - في  
غاية التخالف - تحت جنس قريب يصحّ منهما أن يتعاقبا على موضوع أو  
يرتفعا عنه، كالسواد والبياض.

### [الملكة]

وأما الملكة فالمشهور «انها ما يوجد في موضوع وقتاً ما، ويمكن أن  
ينعدم عنه ولا يوجد بعده» كالابصار؛ والعدم : «انعدامها عنه في وقت  
امكانها» كالعمى .

والتحقيق يقتضي أنها ما ينبع الى موضوع بكون طبيعة ذلك

الموضوع الشخصية أو النوعية أو الجنسية قابلة له كالزوجية والعدم عدمها بالنسبة إلى قابلها كالفردية.

وظاهر أن حكم هذين القسمين في العموم بحسب الاعتبارين متلاعks.

### [أقسام التقدم والتأخر]

والمتقدم والمتاخر قد يكونان بالزمان كالأب والبنته، أو بالذات كالعلة ومعلولها؛ أو بالطبع كالواحد والاثنين، أو بالوضع كالصف الأول والثاني، أو بالشرف كالمعلم ومتعلمه، وكذلك المعيبة. وما في هذا الفصل لا يتعلّق بهذا العلم ولكنّه يفيد فيه.

## الفصل الثالث في القضايا وأحوالها

### [الدلالة]

وجود الشيء في الكتابة بحسب الأغلب يدلّ على وجوده في العبارة، وهو دائمًا يدلّ على وجوده في الأذهان - وهو على الوضع كالصف الأول والثاني - وهو بالطبع - والأطراف بتوسيط الأوساط.

### [القييدي]

الأقوابل أنواع : منها التقيدي وهو في قوة المفردات، كـ «الحيوان الناطق» فهو منزلة «الإنسان».

### [القول الخبري]

ومنها الخبري، وهو الذي يعرض له ذاته أن يكون صادقًا أو كاذبًا، ويسمى قوله جازماً قضيّة، وهو أخص بالعلوم، وسائر الأنواع - كالاستفهام والأمر والتعجب وغيرها - أخص بالمعاورات.

### [أجزاء القضية]

وكل قضية تشمل على جزئين : ما يحکم عليه وما يحکم به .

والتأليف الأول يكون من مفردات نام الدلالة، وجزئاه : موضوع هو اسم محالة، ومحمول تربط به رابطة ربما لا يتلفظ بها وتكون القضية ثنائية - كقولنا : زيد كاتب - يتلفظ فتصير ثلاثة - كقولنا : زيد هو كاتب . وفي الفارمية لا يد منها وهي لفظ « است » بلغتهم .

### [القضية الحملية وأقسامها]

والمؤلفة هذا التأليف حملية ؛ إما موجبة يحکم فيها بكون المحمول مقولاً على ما يقال عليه الموضوع - سواء وضع ذات وحدتها أو مع صفة - كقولنا : «الانسان - أو الضاحك - كاتب». أو سالبة : كقولنا : «الانسان - أو الضاحك - ليس بكاتب» .

### [القضية الشرطية وأقسامها]

والتأليف الثاني يكون من القضايا، والمؤلفة منها شرطية، يسمى جزئها مقدماً وتالياً .

وهو إما بمحاصبة ويسى متصلة، كقولنا في الإيجاب : «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، وفي السلب : «ليس إن طلعت الشمس فالخفاف يصير»؛ أو بمعاندة ويسى منفصلة، كقولنا في الإيجاب : «العدد إما زوج وإما فرد» وفي السلب : «ليس العدد إما زوجاً أو منقساً بمتاويين» .

ورابطهما أدوات الشرط والجزاء والعناد .

### [أقسام القضية الشرطية بحسب التركيب]

وقد تتألف الشرطية من الحميّات والشرطيات مرّة بعد أخرى .

### [مناط الصدق في القضايا الشرطية]

وهذا التأليف يخرج أجزاءها عن أن يكون قضايا، فيصير الإيجاب والصدق ومقابلاهما متعلقة بالربط ولا يلتفت فيها إلى أحوال أجزائهما.

### [أقسام المتصلة]

ومن المتصلة لزومية، كقولنا : «إن كان زيد يكتب فهو يتحرّك يده». ومنها اتفاقية، كقولنا : «إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق».

### [تركيب المتصلة لزومية]

والكاذب يستلزم الكاذب أو الصادق، والصادق لا يستلزم الكاذب، وقس الممكн والمحال عليهما.

### [تركيب المتصلة الاتفاقية]

ولا اتفاقية إلا عن صادقين.

### [أقسام المتصلة]

ومن المتصلة حقيقة تمنع الجمع والخلو. كما مرّ. وتتألف عمّا في قوة طرفي التقيض.

ومنها ما يمنع الجمع فقط كقولنا : «هذا الشخص أاماً حجر أو شجر» ويحدث من تخصيص أحد الطرفين.

أو يمنع الخلو فقط، كقولنا : «زيد أاماً في الماء وأاماً غير غريق» ويحدث من تعيمه.

وكل واحد من الآخرين انأخذ شاملاً للحقيقة كان بسيطاً والأمر كثيف.

### [تلازم الشرطيات]

ويتلازم كل متصلتين مقدمهما واحد وتاليهما طرفا التقيض، وهما

مختلftان بـالـاـيـجـابـ والـسـلـبـ.

ويـشـتـرـطـ فـيـ الـلـزـوـمـيـةـ تـعـلـقـ الـاـيـجـابـ والـسـلـبـ بـالـلـزـوـمـ،ـ وـفـيـ السـالـبـ الـاـنـفـاقـيـةـ صـدـقـ الـمـقـدـمـ.ـ وـيـلـزـمـ الـمـتـصـلـةـ الـلـزـوـمـيـةـ مـتـصـلـةـ مـنـ نـقـيـضـيـ تـالـيـهاـ وـمـقـدـمـهاـ.

وـمـنـفـصـلـانـ مـانـعـةـ الـجـمـعـ مـنـ عـيـنـ الـمـقـلـمـ وـنـقـيـضـ الـتـالـيـ،ـ وـمـانـعـةـ الـخـلـوـبـ الـضـدـ مـنـهـماـ.

وـالـمـنـفـصـلـةـ مـتـصـلـةـ تـالـلـفـ مـنـ عـيـنـ أـحـدـ الـجـزـئـيـنـ وـنـقـيـضـ الـأـخـرـ.

#### [نـرـكـيـبـ الـقـضـيـةـ الـمـنـفـصـلـةـ]

وـأـجـزـاءـ الـمـنـفـصـلـةـ قـدـ تـرـيـدـ عـلـىـ اـثـنـيـنـ.

#### [الـقـضـيـةـ الـمـعـدـوـلـةـ]

وـإـذـاـ تـرـكـيـتـ أـدـاءـ السـلـبـ مـعـ لـفـظـ مـحـصـلـ صـيـرـتـهـ مـعـدـوـلـاـ،ـ كـفـولـنـاـ :ـ «ـلـاـ إـنـسـانـ»ـ فـإـذـاـ جـعـلـ جـزـءـ قـضـيـةــ وـخـصـوـصـاـ مـحـمـولـهـاــ صـارـتـ مـعـدـوـلـةــ فـقـارـبـ السـالـبــ،ـ أـلـاـ انـ السـلـبــ فـيـ اـحـدـيـهـمـاـ دـاـخـلـ عـلـىـ الـرـابـطـ رـافـعـ لـلـاـيـجـابــ وـفـيـ الـأـخـرـ بـخـلـافـهـ.

#### [الـقـضـيـةـ السـالـبـةـ أـعـمـ مـنـ الـمـعـدـوـلـةـ]

وـأـيـضـاـ السـالـبـةـ أـعـمـ مـنـ مـعـدـوـلـةـ الـمـحـمـولـ،ـ فـانـهـاـ تـصـدـقـ عـلـىـ غـيرـ الـثـابـتـ إـذـاـ أـخـذـ مـنـ حـيـثـ هـوـغـيرـ ثـابـتــ بـخـلـافـ الـمـعـدـوـلـةـ،ـ فـانـهـاـ مـوـجـبـةـ وـالـاـيـجـابــ يـقـنـصـيـ ثـبـوتـ شـيـءــ حـتـىـ يـثـبـتـ لـهـ شـيـءــ أـمـاـ فـيـ الـمـوـضـوـعـ الـذـيـ لـاـ يـؤـخـذـ غـيرـ ثـابـتـــ فـهـمـاـ مـتـلـازـمـانـ.

#### [نـكـثـ الـحـكـمـ بـنـكـثـ الـقـضـيـةـ]

وـكـثـرـ الـأـجـزـاءـ تـكـثـرـ الـقـضـيـةــ إـذـاـ تـكـثـرـ الـحـكـمــ،ـ وـلـاـ تـكـثـرـ إـذـاـ الـمـ يـتـكـثـرـ.

### [القضية الشخصية والمهملة والكلية والجزئية]

وموضوع العملية ان كان جزئياً كانت القضية شخصية وسميت «مخصوصة» - كقولنا : «زيد كاتب» أو «ليس بكاتب» - وان كان كلياً ولم يتعرض لعموم الحكم وخصوصه سميت «مهملة» - كقولنا : «الانسان كاتب» أو «ليس بكاتب».

وان تعرّض سميت «محصورة» و «مسورة»، فان تناول الحكم كل واحد من اشخاصه الموجودة والمفروض وجودها مما لا يمتنع ان يتضمن به سميت «كلية» كقولنا : «كل انسان» أو «لا شيء من الانسان»، وان اختصر بعض غير معين سميت «جزئية» كقولنا : «بعض الناس» و «ليس بعضهم» و «ليس كلهم» - فان سلب العموم وان احتمل عموم السلب لكنه يستلزم خصوصه قطعاً، وكذلك صيغة الخصوص فانها وان احتمل معها صدق العموم وكذبه لكنها دلت على الخصوص فقط.

### [القضايا المعتدة بها في العلوم]

وأيضاً الاعمال وان احتمل العموم لكنه يستلزم الخصوص، فالمهملة في قوة الجزئية ، والشخصيات ساقطة في العلوم ، فإذا ذكر القضايا المعتدة بها أربع .

### [الشخصية والمهملة والجزئية والكلية في الشرطيات]

وشخصية الشرطيات بتخصص حكمها بالأحوال أو الأوقات المعينة، كقولنا : «ان كان زيد اليوم ذاهباً فهو ملاق غريم» أو «الساعة امّا كذا واما كذا».

وكليتها صدقه في جميعها بشرط ان لا يكون لها اثر في الاستصحاب او العناد، كقولنا : «كلما كان» و «ليس البتة اذا كان» او «دائماً امّا» و «ليس البتة امّا».

وجزئيتها صدقة في بعضها، كقولنا : «قد يكون» و «قد لا يكون اذا كان»، أو «اما ان يكون واما ان لا يكون»، واعمالها اعماله.

### [السور]

والأداة الحاصرة كـ «كل» و «بعض» تسمى سورة، وكلية الحكم وجزئيتها كمية، وایجابه وسلبه كيفيته.

### [القضية المنحرفة]

والحملية التي ترکب السور مع محمولها تسمى منحرفة.

### [القضية الشرطية المنحرفة]

والشرطية التي تنحرف عن صيغتها - كقولنا : «لا يكون كذا او يكون كذا» منحرفة.

### [الكلام في مواد القضايا وجهاتها]

لكل محمول الى كل موضع نسبة اما بالوجوب، او بالامكان، او بالامتناع، كما في قولنا : الانسان حيوان، او : كاتب، او : حجر. فتلك النسبة في نفس الأمر مادة، وما يتلفظ به منها او يفهم من القضية وان لم يتلفظ بالنسبة جهة.

### [القضية المطلقة]

والوجهة رباعية والخالية عن ذكرها مطلقة.

### [أصول الجهات]

ثم الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم، ويفترقان بانسابهما الى الايجاب والسلب.

فالقضية اما ضرورية واما ممكنة واما مطلقة.

### [الامكان العام والخاص]

والامكان المقابل لكلٍ من الضرورتين شامل للأخرى، ولذلك يقىد بالعام، والذي يتخلى عنهما معاً بالخاص، وهو مركب من الامكانين.

### [المطلقة العامة]

والمطلقة تقضي ثبوت الحكم بالفعل في أحد الجانبين فقط، وتشمل الدائم وغير الدائم، وتخلى عن الدائم المقابل فقط فهي عامة.

### [الوجودية الالادئية]

وما تخلى عن الدائمتين معاً أخص، ويسمى وجودية، وهو مركب من الاطلائقين.

### [نسبة الممكنة الى المطلقة]

وإذا نسب الى الاطلاق كان الاطلاق أخص، لأنه لا يتناول الحكم بالقوة، ويتناوله الامكان.

### [نسبة الدائمة والضرورية]

فالدائم أعم من الضروري، لأن مقابل الأخص أعم من مقابل الأعم، ولعلهما في الكليات يجريان مجرى واحداً.

### [الوصفيّة]

وهذه النسب إذا لم تقيد كان الحكم بها على ذات الموضوع، فان قيدت بصفة يوضع للحمل مع الذات - كما في قولنا : «الكاتب كذا عند كونه كاتباً» - صارت وصفية.

### [العرفية العامة]

والدائمة الوصفية تسمى عرفية، لأن الاطلاق المتعارف في العلوم في بعض اللغات لا سيما في السلب - هو هي.

### [المشروطة]

والضرورية الوصفية تسمى مشروطة، وتكون أخص من العرفية كما عرفت.

### [الوقتية والمتشرة]

وان قيدت بوقت بعينه صارت وقته، أو لا بعينه فصارت متشرة.

### [المطلقة العامة الوقتية]

والتفيد بوقت من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي الدائمة ولا الضرورية ولا مقابلتيهما اطلاق عام وقتي، والشرط فيه أن لا يكون للوقت أجزاء فالمطلقة الوقتية في الجانبين تقابلان.

### [المطلقة المتشرة كالمطلقة العامة]

وأما المطلقة المتشرة فكالعامة، وحكمها قريب من حكمها.

### [العرفية أعم من الدائمة]

وإذا قيست الدائمة الى العرفية وجدت العرفية أعم، لأن ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع أوصافها الثابتة والزائلة ولا ينعكس، فأن التغيير الدائم بدوام الحركة في قوله : «المتحرك متغير» قد يدوم مع الذات - كما في الفلك - وقد لا يدوم - كما في الحجر - فالعرفية أعم من الدائمة، ومقابلتها أخص من مقابلة الدائمة.

### [المشروطة أعم من الضرورية]

وقد عليهم الضرورية والمشروطة.

### [تقسيم القضايا بوجه آخر]

ذهب قوم الى أن قسمة القضايا بالمطلقة والضرورية والممكنة مانعة الجمع والخلو، فخصوا المطلقة باللاضرورية لتقسم الفعلية اليهما - وهي

مطلقة خاصة - والوجودية أخص منها، وتدخل فيها الضروريات المقيدة - وخصوصاً الممكنة بما بالقصة فقط، فإن الخروج إلى الفعل يكون لضرورة ما، ولقييد بالأخص، وربما يقييد بالاستقبالية لأن الواقع في سائر الأزمنة يكون لا محالة فعلياً.

#### [المشروطة والعرفية العامتين والخاصتين]

ولما كانت المطلقة في العلوم هي العرفية ركبوها بمثل هذا الاعتبار باللادائمة، وكذلك المشروطة، وكان من الواجب تركيبيهما باللاضرورة، وسموا البسيطتين بالعامتين والمركبتين بالخاصتين .  
والتركيبات الممكنة - غير ما ذكرنا - كثيرة واعتبارها قليلة الجدوى، فلنقتصر على الأهم .

#### [الجهات في القضايا الشرطية]

وأما الشرطيات فليس لها دون النزوم والاتفاق وأقسام العناد جهات يفيد اعتبارها .

#### الكلام في التناقض وما يجري مجريه

اتفاق القضيتين اتحادهما في كل واحد من جزئيهما وفيما يلحقهما - من الاضافة، والشرط، والزمان، والمكان، والكلل والجزء، والفعل والقوة - حتى يكون كل واحدة منهما كأنها هي بعينها نظيرتها وحالها تلك الحال .

#### [القابل والتدخل، والتضاد والتناقض]

والمتناقضان المختلفتان في الكلم فقط متداخليتان، وفي الكيف متقابلتان، وهو ما ان لم تجتمعوا على الصدق فقط فمتضادتان، وإن اقسمتا لذاتيهما فمتناقضتان .

#### [تناقض القضايا الشخصية]

وتناقض الشخصيات تقابلهما، ولا تضاد ولا تداخل فيها .

### [النسبة بين القضايا المحصورات]

وأنا في المحصورات فالمتوفقات في الكيف متداخلتان، والكلتان متضادتان، والجزئيان داخلتان تحت التضاد ولا تجتمعان على الكذب، والمحتفتان كيماً وكذاً متافقتان، والمهملتان كالجزئين. ولنعتبر الجميع في المواد.

### [نفاذ الموجهات]

وأما الموجهات فنفاذها ما يشتمل على سلب جهاتها أو يقتضي ذلك على سبيل المساوات، فالضرورية المطلقة مع المكنة العامة متافقتان.

وكذلك الدائمة مع المطلقة العامة. والشروط العامة مع المكنة العامة الوصفية. والعرفة العامة مع المطلقة العامة الوصفية.

والضرورية الوقتية أو المتشارة مع مكنة عامة مقيدة بذلك الوقت في الأولى، وبالدوم في الثانية. والمطلقة الوقتية مع نفسها.

### [نفاذ العتركيبات]

وتصدق ضرورة الطرفين على سبيل منع الخلط فقط في تقىض المكنة الخاصة. ودواهما كذلك في تقىض الوجودية.

والضرورية الموافقة مع الدائمة المخالفة كذلك في تقىض المطلقة الخاصة.

والدائمة الموافقة مع المطلقة العامة الوصفية المخالفة في تقىض العرفية الخاصة.

ويع مكنته مثلها في تقىض الشروط الخاصة وقس عليها سائرها.

### [نفاذ الشرطيات]

وأنا في الشرطيات فيعتبر بعد الاختلاف كيماً وكذاً أن تكون السالبة

في النزومية سالبة اللزوم، وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق، وفي العنادلة الحقيقة السالبة التي يصدق معها امكان الجمع والخلو بالامكان العام على سبيل منع الخلو- دون الجمع -.

وفي مانعة الجمع ومانعة الخلو البسيطتين - أعني الشاملتين للحقيقة امكانهما العام فقط .

وفي المركبتين أعني اللتين لا يشتملانها اما ذلك الامكان، واما منع الآخر على سبيل منع الخلو- دون الجمع أيضاً .

### الكلام في العكس

عكس القضية قضية اقيم فيها كل من جزئي الاولى - التي هي اصل - مقام الآخر، او مقابل كل منهما بالسلب والابحاح مقام الآخر - بشرط بقاء الكيفية والصدق وان كان فرضاً بحالهما . ولا يشترط فيه بقاء الكمية والجهة والكذب .

فالاول هو العكس المستوى والثاني هو عكس النقيض، وإذا أطلق أريد به الاولى ، وكل قضية استلزمت أخرى بهذه الصفة فهي منعكسة .

### [عکوس القضايا الموجبة]

ولنبذه بالمستوى فنقول : الموجة - كلية كانت أو جزئية - تتعكس فعلية ان كانت فعلية ، لأن كل شيء يقال عليه الموضوع اذا اتصف بالمحمول كان هو بعينه المقول عليه المحمول متضفأً بالموضوع .

وممكنة ان كانت ممكنة ، لأن ذلك الشيء إذا أمكن اتصفه بالمحمول يكون شيئاً ما يمكن أن يقال عليه المحمول . وقد اتصف بالموضوع بالفعل - وإذا لا يمتنع أن يصير ذلك الشيء مقولاً عليه المحمول بالفعل فلا يمتنع أن يكون شيء مما يكون المحمول مقولاً عليه بالفعل متضفأً بالموضوع .

ووصفيّة إذا كانت وصفيّة، لأن اتصافه بالمحمول إذا كان مقارناً لاتصافه بصفة الموضوع علم اتصافه بصفة الموضوع عند اتصافه بالمحمول، ولم يعلم في غير تلك الحال.

#### [الكمية في العكس المسوبي]

وهذا العكس لا يحفظ الكمية بحسب المادة لاحتمال أن يكون كل من الجزيئين أعم من الآخر، كما في قولنا : «كل انسان حيوان» و «بعض الحيوان انسان»، فينعكس الكل في مثل هذه المادة جزئياً وبالعكس.

وأما بحسب الصورة : فالجزئي يحفظها لأنه صادق في الحالتين قطعاً - دون الكل -.

#### [الجهة لا تتحفظ في العكس]

قال : ولا الجهة لاحتمال أن يكون شيء ضرورياً لما هو ممكن له كالانسان للكاتب، فينعكس الضروري في مثله ممكناً وبالعكس، وكذلك في الوصفي - واعتبر الكاتب وتحرك يده -.

فحصل من ذلك أن عكوس الموجات كلها جزئية، أما مطلقة أو ممكنة عامتين، أما ذاتيتين أو وصفيتين.

والعرفية والمشروطة إذا تقيدتا باللادوام بقي القيد في العكس، لأن صفة الموضوع هناك لا يدوم لذاته، والألا دام المحمول الدائم بدوامها لها، وهي في الأصل والعكس واحدة.

#### [ عكوس السوالب ]

وأما السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست كنفسها، لأن امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها الموضوع بصفة المحمول يقتضي امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع.

وذلك لأن امكان اتصاف شيء مما يقال عليه المحمول بصفة

الموضوع يقتضي الخلف . وهو كون ذلك الشيء من جملة ما يقال عليه الموضوع ، أعني من جملة ما يستحيل أن يقال عليه المحمول ، وذلك لأنه مع فرض الاتصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعاً ، فاذن علم انه في نفس الأمر قبل الفرض كان من جملتها ، لأن فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يصير غير ذات الموضوع ذاتاً له ، بل ربما يفيد العلم بأن شيئاً مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع هو من تلك الجملة .

وكذلك ان كانت دائمة بمثيل هذا البيان إذا بدل فيه امتناع الاتصاف بعدهم في جميع الأوقات ، وامكانه بوجوده .  
وكذلك أن كانت مشروطة أو عرفية .

أما ثبوت الفرورة والدوام في العكس فلمثل ما مر .  
وأما التقييد بالوصف فلأنه يحتمل أن يتضمن الموضوع ما يقال عليه المحمول في غير الوقت الذي يكون فيه متصفًا بالمحمول .

وفي المقيد منها باللادوام يبقى المقيد في البعض ، لأن الأصل يقتضي كون كل ما يقال عليه الموضوع موصوفاً بالمحمول وقتاً ما ، فينعكس جزئياً ، وإذا انتصاف إلى السلب اللازم مع الوقت جعله لا دائمة بحسب الذات في البعض .

والممكنتes والمطلقات لا تتعكس ، لاحتمال أن يسلب وصف غير ضروري بالقوة أو بالفعل عما يكون ضروري ثبوته له ، كالكاتب عن الإنسان .

وكذلك في الوصفيات ، واعتبر امكان سلب الكاتب بالقوة أو بالفعل عن متحرك اليدين عند التحرير وامتناع عكسه .

وأما السالبة الجزئية فلا تتعكس ، لصحة سلب الخاص عن بعض العام وامتناع عكسه .

إلا في المشروطة والعرفية الخاصتين، فإن الأصل فيها يتضيّن أن يكون لشيء وصفان مترافقان يوجد كل منهما في وقت، وكما يسلب عنه أحدهما لا دائماً - بل عند وجود الآخر - كذلك الآخر يسلب عنه لا دائماً - بل عند وجود الأول - وهذا العكس مع ما يتبعه في أبواب الأقيمة مما شر عليه الفاضل أثير الدين الأبهري .

#### [أحكام عكس التقىض]

وأما عكس التقىض فأحكام الموجبات والسوالب المذكورة في العكس المستوي بآلياتها تبادل فيه، وذلك في كل قضيتي لم يُؤخذ موضوعهما من حيث أنه متنف، فانهما إذا كانتا متحدتة الموضوع والكمية، متقابلتي المحمول بالتحصيل والعدول، كانتا متلازمتين متحدتتين الجهة - كما مر ذكره .

ثم إذا أخذنا للك قضية عكس ملازمتها المخالفة لها في الكيفية - إن انعكست - انتقل حكم العكس بعينه إلى مخالفة الكيف في تلك الجهة، ثم إذا أخذنا ملازمة العكس عادت كيفيتها إلى ما كانت في الأصل، وكانت عكس نقبيه، وما لا ملازمة له أو لا تنعكش ملازمته فلا عكس نقبي له .

#### [أحكام العكس في الشرطيات]

وأما الشرطيات فالمتصلة تنعكش موجباتها جزئية ومنسها في الزور والاتفاق وسائلتها الكلية كنفسها مطلقاً، ولا تنعكش حزبيتها، وبيانها سهل، ولا مدخل للعكس في المتصلة لعدم تماثل اجزائها بالطبع .

#### [العكس لا يتبع الأصل في الكذب]

فهذه أحكام العكسين وقد تبين حال الكمية والجهة، أعني انحفاظهما في بعض الصور دون البعض، وأما الكذب فإنما لا يحفظ لأن حمل الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجاباً وسلباً، وعكسهما بالوجهين صادق .

## الفصل الرابع في القياس

القياس قول مشتمل على أقوال يلزم من وضعها بالذات قول آخر بعثه اضطراراً، كقولنا : «كل انسان حيوان وكل حيوان جسم» فانه يلزم من وضعهما بالذات «ان كل انسان جسم».

فذلك قياس، وهذه نتيجته، وكل واحد من القولين مقدمة - وهي قضية جعلت جزء قياس، وأجزائها حدود.

### [أقسام القياس]

والقياس بسيط ومركب، والبسيط أثما اقترانى - وهو الذي لا يكون النتيجة ولا ماقبلتها مذكورة بالفعل فيه - أو استثنائي - وهو ما يقابلها.

### [القياسات الحملية]

والاقترانى قد يتألف من حمليات ومن شرطيات، ومن كليهما.

ونبذه بالحمليات فنقول : ما تمثلنا به اقترانى حملى و نتيجته تشارك كل واحد من مقدمتيه بجزء، وكذلك المقدمتان، ويسمى موضوع النتيجة حداً أصغر، ومشاركة فيها مقدمة صغرى، ومحمولها حداً أكبر ومشاركة مقدمة كبرى والمشترك بين المقدمتين حداً أو سط من شأنه أن يجمع الحدين، ويسقط من بينهما نتيجة، واقترانه مع الحدين شكل.

### [الأشكال الأربع]

فإن كان محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو أول الأشكال، وإن كان محمولهما معاً فثانية، أو موضوعهما فثالثها، وعلى العكس الأول فرابعها.

### [ضروب كل شكل ستة عشر]

وإذ يمكن وقوع كل واحد من المقصورات في كل مقدمة ففران  
كل شكل ستة عشر، وهي ضرورية لكن بعضها متبع وبعضها عقيم،  
واللنتاج شرائط.

وقد تشارك الأشكال في عقم الملف من مالبين لا يلزم أحديهما  
موجبة ومن جزئيين مطلقاً، ومن صغرى سالبة لا تلزمها موجبة كبرتها  
جزئية، وهذه المشتركات لوازن للثلاثة الأولى وشرائط للأخير.

### [شرائط الأشكال]

ثم لكل شكل شرطان، فشرط الأول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى،  
ويشاركه الثاني في ثانٍ شرطيه ويختص باختلاف المقدمتين في الكيف  
بالفعل أو القوة، ويشاركه الثالث أيضاً في أولهما ويختص بأنه لا بد فيه  
من كلي، وينفرد الرابع بعد الاشتراط بالثلاثة المشتركة بشرطين علمين  
هما أن يجتمع السلب الصرف مع الجزئية في مقدمة غير منعكسة ولا  
ايجاب المقدمتين ايجاباً لا يلزمه سلب مع جزئية الصغرى.

### [الضروب المتتجة]

فتصرير الضروب المتتجة بحسب البساط من كل واحد من الأولين  
أربعة، ومن الثالث ستة، ومن الرابع خمسة. وأما بحسب التركيب فمن  
كل واحد من الأولين ثمانية ومن الآخرين اثني عشر.

### [التتجة تابعة لآخر المقدمتين]

والنتائج تابعة لآخر المقدمات في الكم مطلقاً، والكيف اذا لم  
تتركب جهاتها. فال الأول عام الانتاج. ولا يتبع الثاني موجبة، ولا الثالث  
كلية، ولا الرابع موجبة كلية.

[القياس منه بين الانتاج ومنه دون ذلك]

والقياس منه كامل بين الانتاج بعض ضروب الشكل الأول، ومنه غير كامل يحتاج الى بيان كالثلاثة الأخيرة وأحوجها الرابع.

[شرانط انتاج الشكل الأول]

الشكل الأول ان لم يكن الأصغر داخلاً بالإيجاب تحت الأوسط، او في حكم الداخل، او لم يكن الحكم شاملاً لجميع الأوسط، لم يجب ان يتعدى حكم الأوسط اليه.

[الضروب المتبعة في الشكل الأول]

فالضرب الأول من موجتين كلتين ينبع موجة كلية كما ملئاه أولاً؛ والثاني من كلتين كبراهما سالبة ينبع سالبة كلية، والثالث من موجتين صفراءها حزئية ينبع موجة حزئية، والرابع من صغرى حزئية وكبيرى سالبة ينبع سالبة حزئية - والجمع بين - وقد انتبع المحصورات الأربع، فهذا بحسب القول المطلق.

وأما اذا اعتبرنا الجهات فنقول : اذا كانت الصغرى سالبة تلزمها موجة، فاقترانها مع الكبرى ينبع بقوة الايجاب ما يتبعه الموجة.

والصغريات الفعلية التي تقتضي دخول الأصغر في الأوسط بالفعل مع الكبريات الذاتية تنتج كالكبرى، لأن الأصغر فيها بعض جزئيات الأوسط، فحكمة حكمها.

والصغريات الممكنة مع الكبريات الخالية عن الضرورة والدوان تنتج ممكنة لأن الأصغر غير داخلي في الأوسط الآ بالقوة.

ومع الكبرى الضرورية أو الدائمة ينبع كالكبرى، لأن امكان الصغرى يقتضي أن لا يكون للأوسط ذات تغاير ذات الأصغر، والكبرى تقتضي ثبوت الأكبر لما هو ذات الأوسط قبل انتصافه بالأوسط وعده،

فخروج الصغرى الى الفعل بحسب الفرض المقتضى لدوام النتيجة أو ضرورتها لا يقتضيه الا بالقياس الى الفعل، لأنه ثابت في نفس الأمر قبل خروجها الى الفعل.

والوصفيات اذا اختصت بحدى المقدمات سقط اعتبارها في النتيجة لسقوط ما يتعلن بها - أعني الاوسط.

أما اذا عمت : فان استلزمت الدوام أنتجت كالمقدمتين او تابعة لأحسن الوصفين ان اختلفا. وكذلك ان استلزمته الكبرى فقط.

اما ان استلزم الصغرى وحدها أو لم تستلزم احديهما سقط اعتبار الوصف، لاحتمال اختلاف الوقتين.

والصغرى الدائمة الضرورية مع الكبرى العرفية والمشروطةة العامتين تتجان دائمة - إن لم يعم الضرورة المقدمتين - وضرورية - إن عمت -.

وهما تناقضان الكبرى العرفية والمشروطةة الخاصتين، لأن الكبرى تقتضي لا دوام الوصف للموضوع في الاوسط للذات كلياً، والصغرى تقتضي دوامه في بعض الصور، فان استنتج منها انتجد محلاً .

وان احتملت الكبرى الدوام أو الضرورة مع ذلك حملت عليهما فعاد الى الاقتران مع الدائم والضروري.

### [الانتاج في الشكل الثاني]

الشكل الثاني ان اتفقت مقدماته في الكيف او اختلفتا بحيث تصدقان معاً لم يعرف حال حدي النتيجة : أمتبايان بالسلب شملهما الوسط، أم متلاقيان بالايجاب؟

وان اختص الاوسط الاكبر لم يعرف أيضاً حال الاصغر : أمتبايان بذلك البعض؟ أم ملاقي للبعض الذي لم يتعلن الحكم به؟ أما اذا حصل الشرطان انتجتا سالبة لا غير.

### [الضروب المتجهة في الشكل الثاني]

فالضرب الأول من كليتين صغراهما موجبة، كقولنا : «كل انسان ضاحك، ولا شيء من الفرس بضاحك» يتبع «لا شيء من الاسنان بفرس».

والثاني : من كليتين صغراهما سالبة يتبع مثلها.

والثالث : من صغرى موجبة جزئية يتبع جزئية .

والرابع : من صغرى سالبة جزئية يتبع مثلها.

### [بيان الانتاجات في الشكل الثاني]

وبيان الانتاج بعدما تقدم بان نعكس كبرى الأول والثالث من الضروب، فيرجعان الى الشكل الأول، ونقلب مقدمتي الثاني بعد عكس صغراه، ثم نعكس النتيجة.

وأما الرابع فتبينه بالافتراض، وهو أن يعين البعض من الأصغر الذي ليس بأوسط فرضًا ونسميه باسم، فيكون «لا شيء من ذلك المسمى بأوسط» والكبرى «كل أكبر أوسط» فيصير الضرب الثاني بعينه يتبع «لا شيء من ذلك المسمى بأكبره» ولكن بعض الأصغر هو ذلك المسمى، يتبع «لا من رابع الأول ما أدعيناه.

وبالخلف في الجميع، وهو أن تقول : أن لم تكن النتيجة المدعاة حقة، فنقضها حق، وتضييف النقض الى الكبرى القرينة، يتبع من أحد ضروب الأول نقض صغراها فيكون باطلًا، وعلمه وضع نقض النتيجة، فهي حقة.

هذا بالقول المطلق.

### [انتاج الشكل الثاني من المختلطات]

وأما باعتبار الجهة : فان اختلفت المقدمتان في الجهة بحيث لا

يمكن تلقي حدي التتجة بالإيجاب - كالممكنة والمطلقة والعرفية والمشروطة كلها مفيدة بالخاصة ، مع الضرورة صغرى أو كبرى ، مختلفي الكيف أو مختلفي - أتتجت ضرورة .

وإذا كانتا بحيث لا تلقيان أبداً - كالوجودية والخاصتين مع الدائمة على الوجه كلها - أتتجت دائمة .

وهناك تصير الضروب المنتجة ثمانية - لا نتاج المتفقات .

فإن كانتا بحيث يمكن تلقيهما - كالممكنة والمطلقة بسيطتين ومتخلطتين - لم يتبع ، لعدم الشرط الأول .

والوصفيات المختلفة الكيف المنتجة تنتج وصفية تابعة للمقدمتين حال البساطة والأ شخص حال الاختلاط .

والوصفيات المختلفة الكيف المنتجة تنتج وصفية تابعة للمقدمتين حال البساطة والأ شخص حال الاختلاط .

والصغريات الذاتية مع الكبريات الوصفية إن كانت جهتها من غير اعتبار الوصف ممتنع الجمع - كالممكنة العامة مع المشروطة لا مع العرفية مختلفتين ، أو الوجودية ، مع العرفية مختلفتين ومتخلطتين - اتتجت بحسب الذات ممكنة أن لم تكن الصغرى فعلية ، أو مطلقة إن كانت .

ولا تنتج ضرورة ولا دائمة ، لأن البائع يتحمل أن لا يكون واجباً وفي جميع الأوقات ، فإن كانت الصغرى مقيمة بوقت معين أو غير معين بقي القيد في التتجة وإن كانتا ممكتبي الجمع لم يتبع .

وكذلك إن كانت الوصفية صغرى ، والذاتية كبرى لم يتبع ، فإن الكاتب متحرك البد ما دام كتاباً ، والانسان ليس بمحرك مطلقاً ، وسلب الانسان عن الكاتب ممتنع .

والكبيري الدائمة بدوام الوصف دون الذات تنتج - مع آية صغرى

أتفقت - مطلقة عامة، لأن النتيجة الدائمة الموجبة تكذب معها، فيصدق  
نفيضها.

ولا يتبع هذا الشكل غير محتملة للضرورة أصلًا لاحتمال تبادل  
الحددين في كل حال.

#### [شرائط الانتاج في الشكل الثالث]

الشكل الثالث - ان كان الأصغر خارجًا عن الأوسط، والأكبر أمًا  
خارج عنه بالبعض - لاحتمال عمومه موجباً - أو بالكل - مسلوباً - لم يعرف  
حالهما : أملاقيان خارجاً، أم متباثنان؟

وان كانت القرينة من جزئتين لم يعرف أيضاً : هل اتحد الجزئان  
المحكوم عليهما من الأوسط، أم افترقا؟

#### [الشكل الثالث لا يتبع كلياً]

ولما لم يقد هذا الشكل آنلاقياً أو تباثناً عند الأوسط فقط ولم  
ي تعرض لـما عداه لم يتبع كلياً.

#### [الضروب المتجهة من الشكل الثالث]

فالضرب الأول من كليتين موجبتين، كقولنا : «كل انسان حيوان،  
وكل انسان كاتب».

والثاني من كليتين كبراهما سالبة.

والثالث من موجبتين صغراهما جزئية.

والرابع من موجبتين كبراهما جزئية.

والخامس من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة جزئية.

والسادس من صغرى جزئية، وكبرى سالبة.

### [بيان الانتاج في الشكل الثالث]

وبيان الانتاج - بعد ما مرّ - أمّا عكس الصغرى اذا كانت الكبرى كلية، وبالقلب عكس التبيّحة اذا كانت جزئية منعكسة.

أو بالافتراض - كيف كانت - فيسمى البعض من الأوسط الذي ليس بأكبر مثلاً باسم، فيكون كل ذلك السّمّيًّاً أوسط، وكل أوسط أصغر، فيتّج من الأول ان كل ذلك المسمّى هو أصغر، وكان لا شيء منه بأكبر، فيتّج من ثانٍ الضرب ما يزيد.

وأمّا بالخلف في الجميع، وذلك بأن يضاف نقيس التبيّحة إلى الصغرى، ليتّج من الشكل الأول ما يضاد الكبرى أو ينافقها، فيلزم الخلف.

### [انتاج الشكل الثالث من المختلطات]

وأمّا باعتبار الجهات : فالسوالب المستلزمة للموجبات تنتج بقوتها، و يجعل الضرب الثاني عشر.

ثم الفعليات تنتج فعلية، والممكّنة - بسيطة ومحلوّة - تنتج ممكّنة الأّ إذا كانت الكبرى ضروريّة أو دائمة، فإنّها تنتج مثلها لما مرّ في الشكل الأول، فإن عكس الصغرى يرد الشكل إليه.

والوصفيات المختلطة بغيرها تنتج بحسب الذات، وكذلك البسيطة التي لا تستلزم الدّوام، أمّا المستلزمة له فتنتج وصفية، لكنّها تكون مطلقة هيّبنا، فإن «الكاتب يقطّان»، ويحرّك القلم ما دام كاتباً، ولا يجب منه كون بعض اليقظى محرّكاً للقلم ما دام يقطّان - بل في بعض أوقات يقطّنه.

والصّغرى الدائمة أو الضروريّة فيه لا تناقض الكبرى العرفيّة أو المشروّطة الخاصّتين - بخلاف الشكل الأول - لصدق قولنا : «كلّ نائم حيّان بالضرورة وساكن ما دام نائماً لا دائماً»، بل تنتجان الوجوديّة.

#### [شرائط انتاج الشكل الرابع]

الشكل الرابع ان كانت مقدمته سالبين لم تلزم منهما موجبة، لم يعرف حال الحدين : أملاقيان خارج الأوسط؟ أم متباثان؟

وان كانتا جزئيين لم يعرف هل اتحد البعض المحكوم عليه والبعض المحكم به من الأوسط - حتى يكون مورد الحدين واحداً - أم لا؟

وان كانت الصغرى سالبة صرفة، والكبرى جزئية لم يعرف حال الأصغر - هل تلاقي الأكبر خارج الأوسط، أم لا -؟

وهذه هي الشروط العامة، ثم ان كانت صغرى الموجبتين جزئية، او اجتمع السلب والجزئية فيها بحيث لا ينعكس، وكانت الكبرى لا محالة موجبة كلية تعلق الحكم في كل مقدمة بجزء من الأوسط، ولم يعرف اهما متعددان، أم لا؟ وبالعكس في الأخير يتعلق الحكم بجزئين من الحدين الآخرين، ولم يعرف أملاقيان، أم لا؟

#### [الضروب المتبعة من الشكل الرابع]

فالضرب الأول من موجبتين كليتين، كقولنا : «كل انسان حيوان، وكل ناطق انسان».

والثاني : من موجبتين كبراهما جزئية، وتنتجان جزئية، لاحتمال ان يكون الأصغر اعم من الأكبر.

والثالث : من كليتين صغراهما سالبة، وينتج كلية.

والرابع : من كليتين كبراهما سالبة .

والخامس : من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، وتنتجان جزئية ايضاً لاماً.

#### [الضروب المتبعة من المختلطات]

وهذه هي الضروب البسيطة، وينضاف اليها من المركبات سادس من

موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية منعكسة كبرى.

وسابع بمعكس ذلك بشرط أن تصدق مع كبراه عرقية عامة.

وثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية مشروطتين أو عرفتين،  
بسقطتين أو مخلوطتين صغيراًهما خاصةً.

#### [بيان الانتجاجات في الشكل الرابع]

والبيان بعد ما ذكرناه أاما بالقلب والرد الى الشكل الأول في الثلاثة الأولى وفي الأخير، ثم عكس النتيجة. وبعكس احدى المقدمتين والرد أحد الشكلين الباقيين في الباقي. وبالافتراض على قياس ما تقدم. وأما بالخلف في الجميع.

#### [نتائج الشكل الرابع باعتبار الجهات]

والنتائج باعتبار الجهات تكون في الثلاثة الأولى وفي الثامن من عكوس ما كانت يتبع في الشكل الأول، لأنها بالقلب يرتد اليه.

وفي الرابع والخامس ما يتبع بعد عكس كلتي المقدمتين في الشكل الأول ايضاً.

وفي الأربعة التي عدا الأولين والسادس والثامن ما يتبع بعد عكس الصغرى.

وفي الخمسة التي عدا الثالث والأخرين ما يتبع بعد عكس الكبرى في الشكل الثالث.

والصغيري المشروطة والعرفية الخواصتان مع الكبرى الضرورية والدائمة في الثلاثة الأول وفي الأخير متناقضة كما في الشكل الأول.

والكبريات الكلية - وهي ما عدا الثاني والسادس والثامن - اذا كانت مشروطة أو عرقية خاصتين انتجت مع آية صغرى اتفقت مطلقة عامة سالبة كما في الشكل الثاني .

فما يتبع منها في شكل ولا في آخرها فالحكم للمتىج، وما يتبع على وجهين : فان كانا اعم وأخص فالحكم للاخْص - وذلك كالصغرى المطلقة مع الكبرى الخاصتين في الضرب الثاني، فانهما تتجانب بحسب الرد الى الشكل الاول مطلقة عامة، ويحسب الرد الى الشكل الثالث وجودية.

وان لم يكونا كذلك فالحكم لما ترکب منها ان اختلفا - كالكبرى المشروطة الخاصة في الضرب الاول مع الصغرى الضرورية، فانها يتبع بالرد الى الشكل الاول مطلقة عامة موجبة، وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة، فتكون النتيجة مطلقة عامة سالبة وجودية في البعض.

ومع الصغرى الممكنة فانها تتبع بحسب الشكل الاول ممكنة عامة موجبة جزئية، وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية، فتكون النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجودية لا ضرورية في البعض، وكلتا النتيجيتن مخالفتا الكيف للمقدمتين .

وكالصغرى الوجودية في الضرب الثالث مع الكبرى المشروطة الخاصة، فانها تتبع بحسب الايجاب اللازم للصغرى، والرد الى الشكل الاول مطلقة عامة موجبة، وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية، وتكون هي النتيجة مقيدة بأن يصدق الوجودي في بعضها.

وأتسا ان لم يختلفا فالحكم ظاهر، وذلك كالصغرى المذكورة مع الكبرى الضرورية، فانها تتبع بحسب الايجاب المذكور في الشكل الاول والثالث مطلقة موجبة جزئية مخالفة للصغرى كيماً، وللمقدمتين كاماً، وقس عليه فما عدا ذلك.

### [أقسام الشرطيات]

سائر الاقرائيات :

أما المؤلفة من الشرطيات فيشترك في جزء اما تام أو غير تام، أو تام

في احدى المقدمتين غير نام في الآخر.

### [القياسات المؤلفة من المتصلات]

أما من المتصلات : فال الأول يتألف على هيئة الأشكال الحملية، ويتيح منها الغروب التسعة عشر المنتجة بحسب بساطة الجهات في اللزوميات، والاتفاقيات البسيطتين متصلات مثلهما، وان كانت الاتفاقيات قليلة الجدوى ولا يخالفها في شرط ولا بيان.

وقيل : ان اللزوميات لا تنتج متصلة، لأن ملازمة الكبرى يتحمل ان لا تبقى على تقدير ثبوت الأصغر، مثلاً اذا قلنا : «كُلُّما كان هذا اللون سواداً وبياضاً كان سواداً، وكلُّما كان سواداً لم يكن بياضاً».

وچوابه : أن الاوسط ان وقع في الصغرى كوقوعه في الكبرى - أي على الجهة التي بها يستلزم الامر - لزمن النتيجة ضرورة، والألم يكُن مشتركاً، وبيانه في المثال المذكور ان السواد في الكبرى وقع بالمعنى المضاد للبياض، وفي الصغرى بالمعنى الجامع له، ولذلك لم تبق الملازمة مع الأصغر، فالخلل انما وقع بسبب عدم اشتراك الاوسط - لا بسبب العارض التابع - وإذا ارتفع الخلل ارتفع العارض.

وأما المخلوطة فلا يتبع منها في الشكل الأول الصغرى اللزومية موجبيتين، ولا الاتفاقية مختلتين ولا في الشكل الثاني السالبة اللزومية ولا في الشكل الثالث الكبرى السالبة ولا في الرابع الكبرى اللزومية في ضربه الأولين. ولا الاتفاقية في الثالث. ولا الآخرين والباقي يتبع اتفاقية.

### [النتيجة في القياس المختلط من الاتفاقية واللزومية]

وأما النتيجة اللزومية منها فالمحبطة ممتنعة، والسايبة بشرط أن لا يكون المقدم كاذباً يلزم حيث يلزم الاتفاقية موجبة .

ودونها ايضاً من صغرى لزومية في الشكلين الآخرين بشرط صدق مقدم الصغرى .

### [إنتاج القسم الثاني من المتصلات]

والثاني وهو المشترك في جزء غير تام من كليتهما، ويشرط ان يكونا موجتين غير جزئتين معاً، ولا يخلو اما ان يقع في التاليين، او في المقدمين، او في تالي الصغرى ومقدم الكبرى، او بالعكس.

والجزاءان المشتملان على المشترك يشرط فيما ان يكونا على هيئة ضرب منتج من الاشكال ليتسع متصلة مقدمها مقدم الصغرى وتاليها متصلة من مقدم الكبرى ونتيجة التاليين.

وفي الثاني يكون نقضاهما كذلك ليترد المقدمتان بعكس التقييس الى الاول، ويكون المقدمان في النتيجة وتاليها نقضي تالي المقدمتين، وتالي التالي نتیجة نقض المقدمتين.

وفي الثالث والرابع ان يكون عين الواقع في التالي مع عين الواقع في المقدم او مع نقضه كذلك ليعكس تلك المقدمة احد العكسين، وتكون النتيجة اما كالية تاليها جزئية، او بالعكس، واما كما مر.

### [إنتاج القسم الثالث من المتصلات]

والثالث - وهو المشترك في جزء تام في احديهما، غير تام في الأخرى، ويكون ذات التام بسيطة والأخرى مركبة، مثلًا تكون الأولى من حملتين، والأخرى من مقدم حملية وتال منصلة، ليكون المشترك جزءاً من الأولى وجزء من الأخرى، ويباقي الشروط كما مر. وإذا عرفت الأصول فعليك البيان وإبراد الأمثلة، وذلك أن ترکب مرة بعد أخرى.

### [إنتاج القضايا المؤلفة من المتصلات]

وأيضاً المؤلفة من المتصلات فالشرط ايجاب المقدمتين، وان لا تكونا معاً جزئتين ولا مانع في الجمع، وليكن اجزاؤها اثنين فقط، ولا يكون في هذا التأليف بين جدي النتيجة ولا بين المقدمتين امتياز بالطبع

فلا يتألف أشكال، وإذا جعل أحديهما صغيرا تكون النتيجة بحسبها.

أما المشتركة في تامين، فالمؤلفة من حقيقتين لا تفيد حكماً لوجوب اتحاد الباقيين، أو للازمهما، وتنبع من عين كل واحد منها ونقيس الآخر حقيقة.

والمؤلفة من الصنفين تنبع من عين جزء مانعة الجمع، ونقيس جزء مانعة الخلو- مانعة جمع، ومن نقيس ذلك عين هذا - مانعة خلو- كلية في الكل إن كانتا كليتين، والأ- فجزئية.

والمؤلفة من كليتين مانعية الخلو تنبع جزئية مانعة خلو أو مانعة جمع من نقيس أحد الباقيين وعين الآخر.

#### [انتاج القسم الثاني من المنفصلات]

وأما المشتركة في جزء غير تام من كليتهما فالاشراك أما إن يكون بين جزء وجزء، أو بين جزء وكل، أو بين جزء جزء وبين الآخر وكل جزء، أو بين كل جزء وكل جزء، أو بين كل جزء وجزء والثاني والثالث مختلفان باختلاف المقدمتين.

والنتيجة تكون ذات أربعة أجزاء بحسب الاقترانات الممكنة، يشتمل منها في الأول قرينة واحدة، وفي الثاني والخامس قريستان، وفي الثالث ثلاث قرائن، وفي الرابع أربع قرائن - على التائج الحملية، وبباقي الأجزاء يشتمل على أجزاء المقدمتين التي لا يشارك، و تكون النتيجة مانعة خلو كلية من كليتين، والأ- فجزئية.

#### [انتاج القسم الثالث من المنفصلات]

وأما المشتركة في تام وغير تام فيكون أحديهما - مثلاً - من حملتين، والأخرى من حملية ومنفصلة؛ والنتيجة من حملية ومنفصلة هي نتيجة المنفصلتين - أعني الأولى وجزء الأخرى - وهي بالحقيقة كبسطة ذات ثلاثة أجزاء - والشرائط كما مرت.

### [القياسات المركبة من المتصلات والمتصلات]

وأما المؤلفة من المتصلات والمتصلات فالمشتركة منها في تأمين أربعة أصناف، لأن الاشتراك يكون أما في مقدم المتصلة أو في تاليها، وهي أما صغير أو كبرى.

ولا ينبع من متصلة ساببة، ولا من جزئين، ويشترط في سالبة الاتفاق صدق المقدم يمكن ردها إلى موجبة تلزمها من جنسها والمتوجه من كل صنف ستة وثلاثون قرينة.

والنتائج تكون من الجنسين كلية إن كانت من كليتين، والبيان بردتها إلى جنس واحد أسهل.

### [القسم الثاني من القياسات المؤلفة من المتصلات والمتصلات]

والمشتركة في غير تأمين أيضاً أربعة أصناف ولترد المقدمتان إلى أحد الجنسين ليترد إلى ما مر، ويعرف من ذلك حالها.

### [القسم الثالث من القياسات المؤلفة من المتصلات والمتصلات]

والمشتركة في تام وغير تام يكون ذات غير التام فيها مركبة من جزئين، أحدهما غير مشتركة لأحد جزئي ذات التام، والأخر مشاركة وهي شرطية، فان كانت من جنس التي هي جزء منها كان التأليف كالقسم الذي نحن فيه، وإن كانت من جنس ذات التام كان التأليف لأحد القسمين المقدمتين، والأصناف والشروط والتائج على قياس ما مر.

### [القياسات المؤلفة من الحمليات والشروطيات]

وأما المؤلفة من الحمليات والشروطيات - ويكون لا محالة من تام وغير تام - فنوعان : أحدهما من حمليه ومتصلة، وهي أربعة أصناف، لأن المتصلة تكون أما صغير أو كبرى، والاشتراك أما في تاليها أو في مقدمها؛ والتائج تكون متصلات أحد جزئها الجزء الحالى من الاشتراك

بعينه، والثاني نتيجة الآخر مع الحملية.

وأما الصنفان اللذان تقع الشركة في تاليهما فمتصنتهما إن كانت موجبة كانت الشرائط في التالي والحملية كما مر في العمليات، واجزاء النتائج ما أنتجت هناك، ويكون الانتاج بيناً.

[نقض ما قيل في عدم انتاج العرक من حملية ومتصلة]

وقد طعن فيما إذا كانت متصلة لزومية بمثيل ما مر، وهو احتمال ان لا يبقى صدق الحملية على تقدير مقدم المتصلة اذا كان محالاً، وحيثذا لا يجامع التالي على الصدق.

وجوابه أن اجتماع المقدمتين على الصدق ليس شرطاً في انعقاد القياس، ولو كان لما انعقد قياس خلفي ولا الزامي (التزامي - ن).

وان كانت سالبة كانت الشرائط في التالي مقابل ما كانت هناك، ليصير برأ السالبة الى لازمتها الموجبة كما يجب ان يكون هناك.

وأما الصنفان الباقيان، فيشترط فيما كون المتصلة صادقة المقدم، ويجب ان تكون الحملية مع احدى مقدمتي المتصلة، أو النتيجة متوجهة للآخر على هيئة أحد الضروب العمليات المتوجهة.

فإن كانت الحملية مع مقدم النتيجة متوجهة لمقدم المتصلة المعلوم استلزمها تاليها علم من ذلك استلزم مقدم النتيجة لتالي تلك المتصلة بعينه، لأن وضع المقدمتين مستلزم لوضع النتيجة استلزماماً كلياً، فوضع مقدم النتيجة المستلزم مع الحملية - الموضعية مطلقاً - لمقدم المتصلة يستلزم ما يستلزم مقدم المتصلة بعينه - وعلى هذا الوجه تكون النتائج كليلة.

وان كانت الحملية مع مقدم المتصلة متوجهة لمقدم النتيجة لم يستلزم مقدم النتيجة مع الحملية مقدم المتصلة استلزماماً كلياً - بل يستلزم جزئياً - لأن وضع النتيجة مع احدى مقدمتي القياس لا يستلزم وضع المقدمة

الأخرى كلياً، فان الموجبة الكلية لا تتعكس ك نفسها، فاذن في بعض احوال وضع مقدم التبيجة يجب ثبوت مقدم المتصلة المعلم استلزماته لساليها، وفي ذلك البعض - دون ما عداه - يحصل العلم باستلزم مقدم التبيجة لذلك التالي بعينه، وعلى هذا الوجه لا يتكون التائج الأجزئية.

وقد الاتفاقية على اللزومية وعليك تفصيل الضروب، فانها تزيد على ضروب الحملية.

#### [القياسات المؤلفة من الحملية والمتصلة]

وثانيهما من حملية ومتصلة، وهي ايضاً أربعة أصناف، لأن الحملية تكون اما صفرى او كبرى، والاشتراك اما مع أحد جزئي المتصلة او معهما.

ويجب كون المتصلة موجبة غير مانعة لها فقط، وتكون التائج متصولات مانعة الخلو مشتملة على أجزاء بعضها او بعض الحملية مع الأجزاء المشاركة لها.

#### [القياس المتألف من متصولة وحمليات]

ومن هذه الأقيسة ما يسمى بالمقسم، ويتتألف من متصولة وحمليات بعدد أجزانها مشاركة الأجزاء، ويكون في قوة الحمليات لانتاجه حملية.

مثاله في الشكل الأول : «كل عدد اما زوج او فرد، وكل زوج وكل فرد مؤلف من أحداد» وقد عليه باقي الأشكال وضروبيها.

#### الاستثناءات

وهي من الأقيسة الكاملة، وتتألف من شرطية واستثناء.

فالمتصولة الكلية اللزومية تنتج باستثناء عين المقدم او نقيس التالى عين الجزء الآخر او نقيسه لوضع اللزوم، كقولنا : «ان كان زيد يكتب

فيده يتحرك، لكنه يكتب»، يتبع : «فيده يتحرك»، «لكن يده لا يتحرك»، يتبع : « فهو لا يكتب».

ولا يتبع باستثناء نقىض المقدم وحين التالى لاحتمال العموم.

والسالبة الكلية تنتج بالرد الى الموجبة ما تنتج الموجبة. ولا تنتج الجزيئات. والاتفاقية لا تفيد باستثناء العين عملاً ولا يستثنى فيها النقىض.

والمنفصلة الموجبة الحقيقة تنتج باستثناء عين كل جزء أو نقضه نقىض الآخر أو عينه، كقولنا : «هذا العدد أى زوج أو فرد، لكنه زوج، فليس بفرد. لكنه ليس بزوج فهو فرد» وكذلك في الجزء الآخر، وكثرة الأجزاء يقاس على ذلك.

ومانعة الخلو تنتج باستثناء النقىض دون العين. ومانعة الجمع باستثناء العين دون النقىض.

### [القياس المركب]

القياسات المركبة هي قياسات جعلت نتائج بعضها مقدمات للبعض، وهي أى مفصولة محدوفة التائج - الا الأخيرة - كقولنا : «كل انسان حيوان، وكل حيوان نام، وكل نام جسم، فكل انسان جسم». أو موصولة وهي موردة التائج والمقدمات ب تمامها.

### [لواحق القياس]

ولواحق القياس : كل قياس يتبع نتيجة بالذات فقد يتبع لازمها وعكسها وجزئيات تحتها وجزئيات معها بالعرض .

### [صدق النتيجة مع كذب المقدمات]

والمقدمات الكاذبة قد تنتج صادقة ، كقولنا : «كل انسان حجر ، وكل حجر حيوان» إلا أن تكون الكبرى كاذبة بالكل وحدها في الشكل الأول في ضرورة الأولين .

### [كيفية اكتساب مقدمات البرهان]

ومقدمات القياس يكتسب بتحليل حدي المطلوب الى ذاتياتهما وعرضياتهما ومعرفتهما الالازمة والمفارقة، ثم محاولة وسط يقتضي تأليفاً بينهما متوجاً له إيجاباً وسلباً.

وتحليل القياسات المركبة يتأتى بتلخيص المقدمات والحدود عن الزوائد والنظر في اشتراك بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب ليطلع على كيفية تأليف كل قياس منها.

### [قياس الدور]

وإن ألفت النتيجة مع عكس إحدى مقدمتها أو عينها وانتجت المقدمة الأخرى صار القياس دائراً.

### [قياس العكس]

وإن تألفت ما يقابلها مع مقدمة ليتجدد ما يقابل الأخرى صار موكساً.

ويحتاج في الدور الى مواد: في الإيجاب تتعكس كنفها، وفي السلب الى ما يقسم جزاءه الاحتمالات بأسراها، - كالقديم والمحدث مثلاً - لينعكس عكساً يخص هذا الموضوع، كما ينعكس قولنا: «لا محدث بقديم» الى قولنا: «كل ما ليس بقديم فهو محدث».

وفي الجزئيات الى ما يشبه ذلك. ولا يمكن أن يبين الكلي بالجزئي.

### [موارد استعمال قياس الدور والعكس]

وليمتحن كل منها في الأشكال، ويستعملان في المغالطة بالتبسيس، وفي الامتحانيات للتدريب.

### [الدور والعكس في العلوم]

وفي العلوم قد يقع ما يشبه الدور عند تحويل البرهان الآني الى  
اللبي - كما يأتي من بعد - والعكس عند رد الخلف الى المستقيم.

### [قياس الخلف]

والخلف هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه وذلك بـأن يتألف من  
نقيضه ومن مقدمة موضوعة ما يتـجـعـ مـحـالـاـ، فيـعـرـفـ مـنـهـ كـذـبـ نـقـيـضـ  
المطلوب، فيتحقق صدقـهـ.

وهو مركب من قياس اقتراني مؤلف من متصلة - مقدمـها فـرـضـ  
المطلوب كـذـبـاـ وـتـالـيـهـاـ وـضـعـ نـقـيـضـ المـطـلـوبـ . وـحـمـلـيـةـ هيـ المـقـدـمـةـ  
المـوـضـوـعـةـ وـاـسـتـنـائـيـ شـرـطـيـ يـتـجـعـ الـاـقـتـرـانـيـ السـابـقـ وـيـسـتـنـىـ مـنـهـ نـقـيـضـ  
ـتـالـيـهـاـ الـمـحـالـ لـيـتـجـعـ صـدـقـ المـطـلـوبـ .

والخلف يفارق العكس، لأن العكس دائمـاـ يـورـدـ بـعـدـ قـيـاسـ مـسـتـقـيمـ،  
والخلف قد يـورـدـ اـبـتـدـاءـ، وـرـدـهـ إـلـىـ الـمـسـتـقـيمـ بـقـيـاسـ مـعـكـوسـ - بـؤـخـذـ نـقـيـضـ  
ـالـمـحـالـ فـيـهـ وـيـضـمـ إـلـىـ الـمـوـضـوـعـةـ لـيـتـجـعـ المـطـلـوبـ بـعـيـهـ.

### [الاستقراء]

والاستقراء هو حـكـمـ علىـ كـلـيـ لـكـونـهـ ثـابـتاـ فيـ جـزـئـيـاتـ ذـلـكـ الـكـلـيـ،  
ـكـالـحـكـمـ عـلـىـ الـحـيـوـانـ بـتـحـرـكـ الـفـكـ الـأـسـفـلـ حـالـةـ الـمـضـغـ،ـ لـكـونـ الـاـنـسـانـ  
ـالـفـرـسـ وـسـائـرـ جـزـئـيـاتـ الـمـشـاهـدـهـ ذـلـكـ،ـ فـانـ كـانـ الـجـزـئـيـاتـ مـنـحـصـرـهـ كـانـ  
ـتـامـاـ وـصـارـ قـيـاسـاـ مـقـسـماـ؛ـ وـالـفـرـبـيـاـ اـنـتـقـضـ الـحـكـمـ بـمـثـلـ التـسـاحـ،ـ وـهـوـ  
ـيـشـبـهـ الـقـيـاسـ،ـ لـأـنـ ذـلـكـ الـجـزـئـيـاتـ تـنـوـبـ مـنـابـ الـأـوـسـطـ.

### [التمثيل]

ـوـالـتـمـثـيلـ هوـ إـلـحـاقـ شـيـءـ بـشـبـيـهـ فـيـ حـكـمـ ثـابـتـ لـهـ،ـ وـيـسـمـيـ الـأـوـلـ  
ـفـرـعـاـ،ـ وـالـثـانـيـ أـصـلـاـ،ـ وـرـجـهـ الـمـثـابـهـ جـامـعـاـ وـعـلـهـ،ـ وـذـلـكـ كـإـلـحـاقـ السـمـاءـ

بالبيت في الحدوث لكونه مشكلاً كالبيت وهو ظني يستعمله بعض الفقهاء.

وأقواء ما اشتمل على الجامع، ثم الذي على الجامع الوجودي، ثم الذي يكون الجامع فيه علة للحكم، ومع ذلك فلا يفيد اليقين لاحتمال كون العلة علة في الاصل فقط، ثم ان صحت عليه مطلقاً صار الاصل سهواً، والتمثيل قياساً برهانياً - فهو يشبه القياس لولا الاصل.

#### [قياس الضمير]

والضمير قياس محدود الكبري، كما يقال: «فلان يطوف ليلاً، فهو لمن»، وحذفها للایجاز أو المغالطة.

#### [قياس المقاومة]

والمقاومة قياس يبطل أقوى المقدمتين من قياس سابق عليه بانتاج ما يضادها أو ينافقها.

#### [قياس المعارضة]

والمعارضة قياس يتجزأ نقيض نتيجة قياس آخر أو ضدها.

### الفصل الخامس

#### في البرهان والحد

العلم إما تصور فقط، وإما تصور معه تصديق.

#### [الضروري والكسيي]

والمكتسب منها إنما يكتسب بغيره، وينتهي الى مبادئه غير مكتسبة، لامتناع الاكتساب على سبيل الدور والتسلسل.

#### [القول الشارح والمحجة]

وما يكتسب به التصور فحد أو ما يشبهه، وما يكتسب به التصديق فبرهان أو ما يشبهه.

### [التعليم والتعلم]

فكل تعلم وتعلم ذهني إنما يكون بعلم سابق.

### [أقسام المطالب]

#### [مطلوب «ما»]

والمطالب أصول وفروع، والاصول ثلاثة مطالب: «ما»؛ وهو إما أن يطلب شرح الاسم كقولنا: «ما العنقاء؟»، أو ماهية المسمى كقولنا: «ما الحركة؟».

#### [مطلوب «هل»]

ومطلب «هل»، وهو إما بسيط يطلب وجود شيء وأنبه، كقولنا: «هل الحركة موجودة؟» - ويتخلل في الترتيب بين مطلب «ما» - أو مركب يطلب وجود شيء لغيره كقولنا: «هل الحركة دائمة؟».

#### [فروع المطالب]

والفروع كثيرة منها «مطلوب أي» لطلب التمييز وان أضيفت الى ما تقدم فكان لكل من التصور والتصديق مطلبان، ومطلب كم؟ وكيف؟ وأين؟ ومتى؟ ومن؟ ويقوم «هل» المركبة مقامها جمیعاً في بعض الاحوال.

#### [مطلوب لم]

ومطلب «لم» وهو مطلب العلة، إما للتصديق فقط، كقولنا: «لم كان الجسم محدثاً؟» أوله وللوجود، كقولنا: «لم يجذب المغناطيس الجديد؟».

فهذه أمهات المطالب - أعني الاصول - .

#### [ترتيب المطالب]

ويتصل «لم» بـ «هل» فيتبعه .

وكذلك ينبع «ما» الذاتية مطلبي «هل».

أما البسيطة: فلأن تحقق الماهية متأخر عن تحقق إنيتها، وأما المركبة: فلأن مائة الأعراض الذاتية إنما تتحقق بعيلتها لموضوعاتها.  
وأيضاً طلب هدية المركبة هو طلب مائة حدودها الوسطى، ولذلك قد يشارك البرهان والحد في أجزائهما في بعض المواد.

## البرهان

والبرهان قياس مؤلف من يقينيات يتبع يقينياً بالذات اضطراراً، والقياس صورته، واليقينيات مادته، واليقين المستفاد غايته.

### [مبادئ البرهان]

ومبادئ القضايا التي يجب قبولها، وهي ستة:  
الأوليات: كالعلم بأن الكل أعظم من جزئه.

والمحسوسات: أما الظاهرة - كالعلم بأن الشمس مضيئة - أو  
الباطنة - كالعلم بأن لنا فكرة - .

والمحيرات: كالعلم بأن السقمونيا يسهل الصفراء. والمتواترات:  
العلم بوجود مكة.

والحدسيات: كالعلم بأن نور القمر مستفاد من الشمس إنما يحدسه  
الناظر في اختلاف تشكلاته بحسب اختلاف أوضاعه منها.

والقضايا الفطرية القياس: كالعلم بأن الاثنين نصف الأربع.

والأخيرتان ليستا من المبادئ، بل والثان قبلهما أيضاً، والعمدة هي  
الأوليات.

### [برهان «لم» و«إن»]

والبرهان أما «برهان لم» وهو الذي يعطي العلة للوجود والتصديق

معاً كقولنا: هذه الخشبة مستها النار فهي محترقة.

وإما «برهان إن» وهو الذي يعطي التصديق فقط، كقولنا: «هذه الحمى تستند غبًّا فهي محترقة».

والأوسط في برهان «اللم» هو العلة لا لنفس الأكبر، بل للحكم به على الأصغر. وان كان معلولاً لأحدهما - فان كان معلولاً للحكم يسمى دليلاً وكان برهان «إن» وينقلب أحدهما الى الآخر بما يشبه قياساً دائرياً.

#### [البداهي والكسبي]

وكل قضية تتضمن أجزاءها عليه الحكم فهي أولية لا يتوقف العقل في الا على تصور الأجزاء، فانها ربما تكون خفية، فان كانت العلة خارجة فهي مكتسبة، ولا يحصل اليقين الا متوسط العلة. فان الحكم يجب مع علته ويتحمل دونها، وما لا علة له فلا يقين به.

وللمجربات علل خفية يدل على وجودها كونها غير اتفاقية، فهي يقينية وان كانت مقيدة بشرط توجد عندها.

#### [ما يفيده الحواس]

والحواس لا تفيد رأياً كلياً، وهي مبادئ اقتناص التصورات الكلية والتصديقات الاولية، فمن فقد حسناً فقد علمأً.

#### [حكم المتأثر حكم المحسوس]

والمتأثرات كالمحسوسات.

#### [العلل الأربع]

والعلل أربع: ما منه، وما فيه، وما به، وما له.

ويقع الجميع في أوسط البراهين كبيان الخسوف بمقاطرة الارض للنيرين، ووجوب وجود الأصبع الزائدة بوجود المادة المستعدة لقبول

صورتها فاضلة عن المقدار الواجب ومساوات مثلين تساوت أصلاء مقاطرة وزوايا تخللها منها بالتطبيق ووجوب تعريف الطواحين بالاحتياج الى جودة المضخ، وقد يستعمل الجميع في بيان شيء واحد.

وبيني أن تكون العلل واصحة، والثامة منها هي القريبة التي تكون بالذات وبال فعل، وقد تكون مساوية كالنار للاحرق؛ أو خاصة كالعفونة للحمى.

### شروط مقدمات البرهان

يجب أن تكون مقدمات البرهان - بعد كونها يقينية - أقدم بالطبع وعند العقل من النتائج لتكون عللاً بحسب الامرين؛ وأعرف من النتائج لتعريفها؛ وأن تكون مناسبة - أعني تكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها أولية؛ وأن تكون ضرورية كلية.

### [الذاتي في باب البرهان]

والذاتي هُنَا أعم من المقصود، فأنه يشمل أيضاً الاعراض الذاتية، وهي التي تلحق الموضوع لماميته - كالصحك للإنسان، والزوجية للعدد. فكل ما يقع في حد الموضوع أو يقع الموضوع في حد فهو ذاتي له كما سنبينه.

### [الذاتي في العلوم]

وفي العلوم يسمى كل ما يقع في حد الموضوع كالزوج للعدد، أو جنسه كالزوج للاثنين، أو معروضه كالناقص للأول، أو معروض جنسه كالناقص لزوج الزوج ذاتياً إذا كان الباحث عنها عملاً واحداً.

والأولي هو المحمول لا بتوسط غيره كالجنس القريب والفصل والعرض الذاتي الحقيقي على النوع.

والكلي هُنَا أن يكون المحمول مقولاً على الكل في جميع الأزمنة حملأ أولياً.

والضروري هُنَا ما سميَناه عرفة عامة، وقد يقع غير الضروري كالإمكانات الالكترونية في مقدمات أمثالها، وكذلك غير الكلي في المطالب الجزئية.

## أحوال العلوم

### [موضوعها]

ولكل علم موضوع كالعدد للحساب، وربما يقارن أمراً غيره كالمعقولات الثانية من جهة ما يتوصل بها من المعقولات العاصلة الى المستحصلة لهذا العلم، وكالكرة المتحركة لعلم الأكرو، وربما يكون أشياء كثيرة مناسبة ك موضوعات علم الكلام.

### [مبادئ العلوم]

ومبادئ؛ وهي أما قضائياً لا وسط لها، أما مطلقاً كال الأوليات - ويسمى أصولاً متعارفة - أو في ذلك العلم - ويسمى مصادرات أو أصولاً موضوعة باعتبارين وهي ما يوضع في ذلك العلم وتبين في غيره فيلزم المتعلم تسليمها سواء كان مع استثناء أو مع مسامحة؛ وأما حدود؛ ويسمى الجميع أوضاعاً.

### [مسائل العلوم]

ومسائل: وهي ما يطلب البرهان عليها فيه - ان لم تكن بينة. وموضوعات المبادئ والمسائل هي أما موضوع العلم، أو شيء منه، أو ذاتي له. ومحمولاتها ذاتية لها.

### [كيفية استعمال المبادئ العامة]

والمبادئ العامة إنما تستعمل بالفعل بأن تخصص بالعلم - أما بالموضوع فقط، كما يقال: «المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية» ويلزمها التخصيص بالمحمول في المعنى أيضاً وإن لم يذكر.

واما بالموضع والمحمول معاً، كما يقال: «العدد اما زوج واما فرد»  
وما لا يخصس فلا يستعمل الا بالقوة.  
[المأخذ الأول والثاني]

ولا يكون محمولات المسائل مقومة - لأن المقوم لا يطلب - بل  
اعراض ذاتية؛ وربما يكون محمولات المقدمات كذلك، فان كان الأوسط  
للاصغر مقوماً فقط سمي مأخذ اولاً، والا فمأخذ ثانياً.  
[أعمية العلوم وأخصيتها]

وتشارك العلوم وتدخلها وتبينها بحسب أحوال موضوعاتها، فالاعم  
موضوعاً فوق الاخص - كالهندسة والمجسمات - وكذلك المطلق موضوعاً  
فوق المقيد - كالكرة، والكرة المتحركة - وربما يدخله التقيد تحت علم  
مبانٍ لما يعممه موضوعاً كالموسيقى، فإنه تحت العدد - دون  
الطبيعي - وذلك اذا كانت المسائل تبحث عن ذاتيات ما به ينطيد.

[نقل البرهان من علم الى آخر]  
وقد ينقل البرهان من أحدهما الى الآخر، ومن الاعم الى الاخص.

#### [العلم الاعم]

العلم الباحث عن الموجود المطلق هو الذي يرتفع العلوم اليه وبين  
مبادئها فيه.

#### القول في الحد

الحد قول يدل على ماهية الشيء بالذات.  
وللححدود أيضاً مبادئ جلية التصور عقلاً كالوجود، أو حساً كالسود.

#### [الحد التام والناقص]

والحد الذي هو بحسب الاسم هو الذي يفسره (هو تفسيره - ن)،  
والذي بحسب الماهية هو الذي يشتمل على جميع مقوماته من جنسه

القريب وفصوله، فإن سبب يشتمل فهو ناقص. وربما صار شرح الاسم بعينه بعد الآيات حداً حقيقةً.

### [كيف يكتسب الحد]

ولا يكتسب الحد بالبرهان لأن المقومات لا يلحق بعلل غير أنفسها، ولذلك تكون واضحة بذواتها، فلا وسط أوضح منها.

بل يترك الذاتيات المقومة على ترتيبها الطبيعي وإبراد الفصول المحسنة لوجود أجناسها أجمع.

### [ما يستعمل به في تحصيل الحدود]

ويتتفع في ذلك بتحليل الشيء إلى ذاتياته حتى يتنهى إلى أعلى الأجناس وفصولها المقسمة، ويقسمه إلى جزئياته وأجزائه حتى يعرف ما من شأنه أن يلحقه.

وكل ما له علة مساوية واضحة فهذه العلة يشتمل عليها. وعندئذ فيأخذ العلل في الحدود نظر.

### [العلة تقع مبدأً للفصل]

وتقع العلل في الفصول بأن تكون مبادئ لها كما في قولنا: «السيف آلة صناعية من حديد مطأول محدد الأطراف يقطع بها أعضاء الحيوان»، وقد يقتصر على البعض كقولنا: «الخاتم حلبة يلبسها الأصبع».

### [وقوع المعلولات والمعارض في الفصل]

وكذلك المعلولات - كالنطق في فصل الإنسان، وهو الشيء الذي من شأنه النطق - والمعارض - كالابعاد في فصل الجسم.

ويشارك البرهان والحد في أجزائهما، كقولنا مبرهنين: «الغيم جرم مائي يطفى في النار، وكلما هو كذلك فقد يحدث فيه صوت، فالغيم قد يحدث فيه صوت، وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد، فالغيم قد

يرعد». وقد تم بقياسين على الاوسطين، أحدهما بده بالبرهان والآخر كماله وبله الجنس.

فإذا حددنا انعكس الترتيب فقلنا: «الرعد صوت يحدث في الغيم لانفقاء النار فيه» وإن اقتصرنا فيه على المبدأ أو الكمال نقص الحد.

[نقدم أجزاء الحد على المحدود  
وأجزاء الحدود أقدم بالطبع وأعرف من المحدود]

[الرسم]

والرسوم ما يشتمل على الاعراض الذاتية والخواص البينة ويفيد التميز فقط، وأجودها ما يوضع فيه الجنس؛ والمقومات إذا لم يترتب على الترتيب الطبيعي كان المركب رسمًا.

[حد الاعراض الذاتية مع ذكر معروضاتها]

والاعراض الذاتية لا يمكن أن تحد الا مع ذكر معروضاتها.

[حد المضاف يشمل ذكر المضاف اليه]

ولا المضافات الا مع ذكر ما يضاف اليه.

[حدود المركبات]

ولا المركبات الا بحدود مركبة من حدود أجزائها.

[البساط لا يمكن أن تحد]

والبساط العقلية لا حدود لها.

[الشخص الجزئي لا حد له ولا برهان عليه]

والأشخاص الجزئية لا حدود لها ولا براهين عليها الا بالعرض لامتناع إدراك تشخصاتها بالعقل دون الحسن أو ما يجري مجرأه كالإشارة لكونها معروضة للاستحالة والفناء، والحدود والبراهين تتألف من كليات لا تستحيل ولا تفنى - بل تدور صادقة على ما يقال أو يقام عليه.

## الفصل السادس

### في الجدل

الجدل صناعة علمية يقتدر بها على إقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أي مطلوب يراد، على محافظة أي وضع يتفق، على وجه لا يتوجه إليها مناقضة بحسب الامكان.

#### [السائل والمجيب]

وناقض الوضع باقامة الحجة سائل وغاية سعيه أن يلزم، وحافظه مجيب وغاية سعيه أن لا يلزم.

#### [مبادئ الجدل]

ومبادئ الجدل عند السائل هي ما يتسلمه عن المجيب، وعند المجيب الذبيات وهي المشهورات الحقيقة؛ أما مطلقة يراها الجمود ويحدها بحسب العقل العملي، كقولنا: «العدل حسن» - ويسمى آراء محمودة - أو بحسب خلق أو عادة أو قوة من القوى النفسانية كحبية أو رقة، (رأفة - ن) أو بحسب استقراء - وبالجملة بحسب شيء غير بديهية العقل النظري - وأما محدودة يراها جماعة أو أهل صناعة - كامتناع التسلسل عند المتكلمين.

#### [المشهورات]

والواجدة قبولها مشهورة بحسب الأغلب، ولا تتعكس، وستعمل في الجدل لشهرتها لا لوجوب قبولها، وليس كل مشهور صادقاً، بل المشهور يقابل الشنيع، كما ان الصادق يقابل الكاذب.

وربما كان المتقابلان مشهورين بحسب آراء مختلفة، كالقول بأن اللذة مؤثرة، أو ليست.

وقد يستعملها الجدل في وقتين لغرضين .

#### [مادة الجدل وصورته]

فمبادئ الجدل مسلمات : إما عامة ، وإما خاصة ، وإما بحسب شخص . وإنما يؤلف على وجه يتيح بحسب الشهرة قياساً كان أو استقراء - والقياس أشد إلزاماً لأنه أقرب إلى العقل ، والاستقراء أتم افتاءً لأنه أقرب إلى الحس .

والجدل أعم من البرهان مادة وصورة .

#### [فائدة القياس الجدلية]

ومنفعته إلزام المبطلين والذب عن الأوضاع ، وإقناع أهل التحصيل من العوام والمتعلمين القاصرين عن درجة البرهان ، أو الذين لم يصلوا إلى موضعه بعد .

#### [موضوع نظر الجدلية]

وليس موضوع نظر الجدلية بمحدود ، بل قد يننظر في كل فن من النظرية والعملية وما يجري مجرى المنطقية مما ينفع في غيره .

#### [بماذا تحصل ملكة الجدل]

والأدوات التي تفيد الارتباط بها ملكة الجدل أربع : استحضار المشهورات من كل نوع ، وأعدادها ، والاقتدار على تفصيل معاني الألفاظ المشتركة والمشككة وعلى التمييز بين المتشابهات بالفصول والخواص ليقتدر بها باي راد الفرق على إخراج شيء من حكم يعمه وغيره ، وعلى تحصيل التشابه بين المتبادرات بالأوصاف الإيجابية والسلبية ليقتدر على إدخال الشيء في حكم يثبت لنفيه .

#### [الموضوع في الجدل]

وكل حكم منفرد يتشعب منه أحكام جزئية يصلح لأن يجعل مقدمات

الاقيسة يسمى موضعاً، وربما لا يكون مشهوراً، وإنما تلحق الشهرة جزئياته.

#### [مقدمات الجدل]

والمقدمات هي التي يسئل عندها وتسأله متنجة لما يكون ناقضاً للوضع.

#### [محمولات الجدل]

ومحمولاتها ان كانت مساوية لموضوعاتها فهي حدود أو خواص، والخواص مفردة ومركبة - ومنها الرسوم - وإن لم تكن مساوية فالواقعة منها في طريق «ما هو» أجناس أو فصول ولا يفرق بينهما هُنَّا؛ وغيرها أعراض.

#### [شروط المحمولات الجدلية]

ولا بد من إثبات الوجود في الأعراض، ومن إثبات المساواة أو الواقع في جواب «ما هو؟» مع ذلك في الخواص والاجناس، ومن القيام مقام الاسم مع جميع ذلك في الحدود - وهذا بحسب الشهرة - .

والتحقيق يقتضي إثبات كون كل شرط يخص بعضها مسلوبأ عن البعض الآخر، ليتم تتحققه، وأن يكون المد متارياً للماهية ولا يحتاج إلى إثباته.

واما هُنَّا فقد يكتفي بما يميز - أي شيء كان - ولذلك ربما يحتاج إلى إثباته، فالأسهل إثباتاً أصعب ابطالاً وبالعكس.

#### [ما ينبغي أن يتدرّب فيه المجادل]

وينبغي للجدلي أن تكون عنده مواضع معدة للإثبات والابطال مطلقاً، ومواضع تخص الجنس والخاصة والحد. وتتحققها مواضع الأولى والأثر - وهي متعلقة بالأعراض - ومواضع لهو هو - ويتفع بها في الحدود - .

وتفصيل الموضع لا يليق بالمخصرات فلنقتصر على الأمثلة .

### [موضع الاثبات والابطال]

ونقول : من مواضع الاثبات والابطال ما يتعلق بجوهر الوضع ، وهو أن يحلل المطلوب وأجزاؤه الى ذاتياتها وعارضها ، ومعراضاتها ولوازمها ، وملزماتها وجزئتها ، وأجزائها كلها بحسب الشهرة ، ويطلب منها ما يقتضي الاثبات والابطال بالقياس أو بالاستقراء .

ومنها أن يطلب ما يقابله أو ينافقه ، ويطلب منه ما يلحق جزءاً منه دون الجزء الآخر للابطال .

ومنها ما يتعلق بالأمور الخارجة ، كالشروط المذكورة في التناقض ، فان اختلافها يفيد الابطال .

وأيضاً أحوال الثبوت - كالدوم والا دوم ، والأكثرية والأقلية - فانها تفيد الاثبات .

ومنها مواضع عامة مشتركة ، مثل ما يحكم بحقوق ضد اللاحق بحال ضد الملحوق بتلك الحال ، أو بعینه ضد تلك الحال ؛ أو بحقوق اللاحق بعینه لضد الملحوق بضد تلك الحال . كما يقال - مثلاً - : «ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاساءة الى الاعداء حسنة ، أو ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاساءة الى الاصدقاء قبيحة أو ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاحسان الى الاعداء قبيح» .

ومثل لحقوق ضد يمثل ما يلحق به ضد على السوية - كالبغض بالشهوية للحقوق التي بها .

ومنه ما يقابل ، كقولنا : «اذا كان الشيء ثابتاً فمساويه ثابت» و«إذا كان غير الاولي ثابتاً فالاولي ثابت» .

وفي الابطال بالعكس . وأيضاً حكم المتشابهات واحد .

وأيضاً يثبت لمقابل الموضوع ما يقابل محموله، مثل أن يقال: «ان كانت الشجاعة فضيلة فالجبن رذيلة». ومن النظائر والاشتقاقات: «ان كان الشجاع فاضلاً فالشجاعة فضيلة».

ومن التصاريف: «ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الشجاعة فالعدل شجاعة». «العدل شجاعة فالشجاعة فالعدل شجاعة».

#### [مواضع الأولى والأثر]

ومن مواضع الأولى والأثر كما يقال «كل ما هو أدنى أو أشرف أو أفعى أو أكمل أو أقدم أو أغنى أو أذل فهو آثر، ومحatar الأفضل، وما يرحب فيه قوم كثير، وما هو تحت جنس أفضل وما يؤدي إلى غاية أسرع وما يفيد خيراً أكثر وما يفيد خيراً بالذات والمطلوب بنفسه والمطلوب في وقته وما يصدر عنه فعله الخاص وما يخاف على تلمسه أكثر فهو آثر من غيره».

#### [مواضع الجنس]

ومن مواضع الجنس هل هو واقع في جواب ما هو؟ وهو يتناول المتفقات فيه تناولاً واحداً، وهل أورد بدلـه غيره كفصله أو خاصته، أو عرض من أغراضه؟ مثل قابل الأبعاد، أو المتحرك، أو القائم بالذات بدلـ الجسم. أو كالمادة مثل الحديد في قوله: «السيف حديد كذا» أو الفصل كقولنا: «العشق إفراط المحجة» أو النوع كقولنا: «المرض سوء مزاج كذا» أو الانفعال كقولنا: «الهوا حرقة الريح» أو الفعل كقولنا: «الماء ما هو مبرد بالطبع» أو غير ذلك، وفي كيفية انقسامه بالفصل، ذاتي أم عرضي؟

#### [مواضع الفصل]

وفي الفصل: هل هو كنزع له؟ وهل هو منقسم بجنسين متباهين؟ وهل الجنس مقول على الفصل والفصل على النوع؟ وهل الجنس والنوع في مقوله؟ وهل أحدهما مضاد والأخر غير مضاد؟ وهل ترتفع طبيعة

النوع بارتفاعه؟ وهل يحمل الفصل على الجنس حملاً كلياً وبالعكس حملاً ذاتياً، والنوع على الفصل بالوجهين.

#### [مواضع الخاصة]

ومن مواضع الخاصة: هل هي مساوية أو أعم؟ أو لاحقة مطلقة أو بشرط؟ وهل أورد غيرها بدلها كالموضوع مثلاً في حمل الانسان على الكاتب أو الفصل.

وهل هي جيدة؟ - أي بينة يمكن أن يعرف الموضوع بها - وهل هي مميزة تميزاً كلياً أو جزئياً؟ وهل هي مركبة أم بسيطة؟ وتركيبها من الخواص أو من الاعراض العامة؟ وهل هي للموضوع بحيث لو لم تكن للموضوع لكان خاصه لغيره، كما يقال للنار أنها أخف العناصر وفي المشهور يجب أن تكون خاصة الاشد أشد، وخاصة ضد المخاصة.

#### [مواضع الحد]

ومن مواضع الحد: هل ألفاظه دالة بسهولة، أم لا؟ وهل هي مطابقة لمعانيها من غير اشتراك أو اشتباه أو إبهام، أم لا؟ وهل فيها فضل على الكفاية أو نقصان عنها، أم لا؟ وهل فيها تكرار غير ضروري ولا نافع - كما في تعريف الاضفيات والأعراض الذاتية - .

وهل يقوم مقام الاسم؟ وهل هو أبين من المحدود وأقدم، أم لا؟ فان المساوي والأخفي وما يعرف تعريفاً دورياً ظاهرياً أو خفياً لا يكون حداً.

وهل هو مساوٍ للمحدود؟ وهل هو تابع له في مقولته - مثلاً في كونه مضافاً، أو قابلاً للأشد والأضعف، أو للاستحالة - ؟ وهل حد ضد ضد الحد؟

#### [مواضع التركيب الحدي]

ويجب أن لا يكون حد الكل نفس الأجزاء، بل حدودها، وأن لا

يكون بحيث لو أسقط جزءاً أخْلَى بالباقي، وأن لا يجتمع من أجزاء لا تجتمع، كما يقال: «الموجود أَمَا هُوَ فَاعِلٌ أَوْ مُنْفَعٌ»، وأن لا يصبر البسيط بسبب الحد مركباً.

#### [مواقع الهوهو]

ومن مواقع الهوهو: هل هما واحد بالمعنى والاسم في اللغات والحد واللازم والملزمات والمعاندات، أم لا؟ وهل ما هو متعدد بأحد هما يتحد بالأخر وكل ما مع أحدهما بالاتفاق فهو مع الآخر، أم لا؟ وهل إذا أضيف اليهما أو نقص منها شيئاً، بعنه صار المجموعان واحداً؟ وينتفع في كل واحد من المواقع الخاصة بالمواقع العامة.

فهذه أمثلة المواقع، ولعزم نفعها يسمى كتاب الجدل بكتاب المواقع.

#### [وصايا للسائل]

وقد أوصي السائل بأن يعد الموضع ويقدر في نفسه كيفية التوصل إلى تسليم المقدمات من المجيب قبل السؤال، ثم يصرح بالمطلوب بعد ذلك.

وأن لا يسادر إلى تسليم الأهم، بل يتلطف فيه، وليعلم أن تسليمه من يدعى الاقتدار في العباد، ومن يعتاد اللجاج في أواخرها أنجع.

وان لا يمنع الاستقراء إلا بإيراد النقض، وأن يعلم أن المستقيم أفعع من الخلف، فان إنكار شناعة ما يقابل المطلوب يضيع السعي في الخلف.

وما يورده السائل حشو قياسه يكون أَمَا للاستظهار في الحجة، أو لاختفاء التبيحة، أو لتفخيم القول، أو لتكلف الإيضاح، والإيضاح يكون بتبدل العبارات وإيراد الأمثلة والاحتجاج بالشواهد والاستعمالات.

والسائل الجيد من يكون سؤاله عما لا مجحض عن تسلمه، ويكون

قادراً على البيان - يلزم بغير المشهور ما لا يلزم غيره فيه بالمشهور.  
والمحيب الجيد من لا ينكر المشهور ولا يأنبه الالزام مفاضة  
(معارضة - ن).

#### [وصايا للمحيب]

وأوصى المحيب - الذي يحفظ وضعاً مشهوراً - أن لا يمتنع من  
تسليم المشهورات؛ والحافظ غيره قد يمتنع ويعتذر له بأن يستفسر عن  
الالفااظ المبهمة والمصطلحات الغريبة.

وممانعته أما بحسب القول - وهو أن يمنع مقدمات السائل ويلحق بما  
يسلمه قيوداً لا يتوجه الالزام معها - وأما بحسب القائل وهو تشويشه بأفعال  
خارجية عن الصناعة، وذلك قبيح دال على العجز.

#### [ما ينبغي للمجادل]

ومن يتعاطى الجدل فينبغي أن يتمهر (يتمهد - ن) في إيراد العكس  
والدور لكل قياس، وفي إيراد مقدمات كبيرة لاثبات كل مطلوب من  
مواضع مختلفة، وكذلك لابطاله، وأن يكون آخذاً من كل صناعة يجادل  
فيها بطريق صالح.

واعلم ان تعميم الأحكام للسائل وتخصيصها للمحيب أفعى وإقامة  
الحججة بالسائل أحسن، والمقاومة والمناقشة والمعارضة بالمحيب، وينبغي  
أن لا ينكل السائل هدم كل وضع، ولا المحيب حفظه، بل السائل يهدم  
الشئع والمحيب يحفظ المشهور.

## الفصل السابع في المغالطة

كل قياس يتبع ما ينافق وضعاً فهو تبكيت بالحججة، فان كان حقاً أو مشهراً كان برهانياً أو جدياً، والا فمغالطي يشبه البرهان أو مشاغب يشبه الجدل.

ولا بد فيه من ترويج يقتضي مشابهة - اما في مادة أو صورة - .

والآتي به غالط في نفسه، مغالط لغيره، ولولا القصور - وهو عدم التمييز بين ما هو وبين ما هو غيره - لما تم للمغالطة صناعة، فهي صناعة كاذبة تتفع بالعرض فأن صاحبها لا يغلط ولا يغالط، ويقدر على أن يغالط المغالط، وقد تستعمل امتحاناً أو عناداً.

فموادها المشبهات - لفظاً أو معنى - ومن المشبهات معنى الوهميات، وهي ما يحكم به بديهية السوهم في المعقولات الصرفة حكمها في المحسوسات، كالحكم بأن كل ما هو موجود فهو وضع.

والوهم قد يساعد العقل في قبول ما يتبع نوافضها ويخالفه في التبيجة، فهي كاذبة تشبه الأوليات، وأما احكام الوهم فيما يحس به فصحيحة يشهد له العقل بذلك.

### [أسباب الغلط - اللغطية]

ولهذه الصناعة أجزاء، صناعية وخارجية، والأولى ما يتعلق بالتبكيت.

واما أسباب الغلط مطلقاً: فاما لغطية؛ وهي ستة: اشتراك اللفظ المفرد بحسب جوهره أو بحسب هيبة في نفسه - كاختلاف التصارييف - أو من خارج - كاختلاف الاعراب والاعجم والمجازات - والمركب، وهو

الاشتراك بحسب التركيب كما يقال: «كل ما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره» اذ لفظ: «هو» يعود تارة الى المعقول، وتارة الى العاقل، واشتراك القسمة وهو أن يصدق القول مفرداً فيوهم مؤلفاً ويكتذب، كما يقال: «زيد شاعر جيد» فيظن جودته في الشعر.  
وإشتراك التأليف - وهو بالعكس - كما يقال: «الخمسة زوج وفرد» فيظن أنه زوج وفرد.

### [أسباب الغلط - المعنية]

وأما معنية؛ وهي سبعة: لأنها تقع اما في أجزاء القضايا، بأن يؤخذ بدل ما هو جزء ما يشبهه من اللوازم والمواضيع، كمن رأى انساناً أبيض يكتب فيظن أن كل كاتب يكون كذلك، فأخذ الإبيض بدل الكاتب - ويسمى «أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات» أو بأن يؤخذ مع الجزء ما ليس منه، أو يخلو ما هو منه - مثل القيود والشروط - كمن يأخذ «غير الموجود» شيئاً غير موجود مطلقاً، ويسمى «سوء اعتبار الحمل».

أو في تاليتها: كمن رأى الخمر أحمراً مائعاً فظن أن كل أحمر مائعاً هو الخمر - وهو ايهام العكس - وأما في تأليف القضايا: أما تاليفاً قياسياً: فان كان في نفس القياس اما صورة - بأن يكون على هيئة غير متوجة - أو مادة - بأن يكون منحرفاً عن الانتاج باغفال الشرائط بحيث لو صار كما يجب لصار كاذباً، أو لو صار بحيث يصدق لصار غير قياس، وهو سوء التركيب، وان كان فيه باعتبار النتيجة بأن يكون غير مشتمل على إنتاج ما هو المطلوب فهو «وضع ما ليس بعلة علة» أو بأن لا يفيد علماً غير ما وضع فيه وهو «المصادرة على المطلوب».

أو تاليفاً غير قياسي كما يقال: «زيد وحده كاتب» ويسمى: «جمع المسائل في مسألة واحدة».

ومن تصفح القياس وأجزائه فوجدهما على ما ينبغي مادة وصورة، ولفظاً ومعنى ، مركبة ومفردة، أمن من الغلط.

## [أسباب المغالطة . . . الخارجة عن القياس]

وأما الخارجيات فما تنتهي المغالطة بالعرض، كالتشبيح على المخاطب وسوق كلامه إلى الكذب بزيادة أو تأويل أو إيراد ما يحيره من إلحاد العبارة، أو المبالغة في أن المعنى دقيق، أو السفاهة، أو ما يمنعه من الفهم - كالخلط بالحشو والهذيان والتكرار.

## الفصل الثامن

### في الخطابة

الخطابة صناعة علمية يمكن معها اقناع الجمهور فيما يراد أن يصدقوا به بقدر الامكان.

#### [منفعة الخطابة]

وهي في الاقناع أنجح من غيرها، كما ان الجدل في الازام أفع.

ويتنفس بها في تقرير المصالح الجزئية المدنية وأصولها الكلية كالعقائد الالهية والقوانين العلمية.

وموضوعاتها غير محدودة - كما في الجدل - فقد ينظر في الالهيات والطبيعيات والخلقيات والسياسات.

#### [أجزاء الخطابة]

ويشتمل على عمود وأعوان :

فالعمود قول يفيد اقناعاً.

والأعوان أقوال وأفعال خارجة تعين عليه؛ وهي إما نصرة ( بصيرة - ن ) كالشهادة، واما حيلة تهد المستمع لأن يذعن ويسمى استدراجات؛ والاعداد أما بحسب القائل - لفضائله وشمائله المقتضية لقبول

قوله - واما بحسب القول - كتصيرفات في الصوت والكلام يؤدي اليه - واما بحسب المستمع - وهو احداث انفعال فيه كالرقة في الاستعطاف والقصاؤة في الاغراء، او ايهام خلق الشجاعة او السخاوة بمدح او غيره.

### [أقسام المستمعين]

والمستمعون ثلاثة: مخاطب، وحاكم، ونظارة.

والتصديقات المستحصلة اما صناعية ثبت بحجج مقنعة، او غير صناعية ثبت بسنة مكتوبة .. كوجوب الصلاة - او غير مكتوبة - كوجوب الانصاف - وربما تختلفنا كجواز النكاح على الصالحة وأخذ الدية من العاقلة؛ فإن المكتوبة تقضيهما (نقضهما - ن) دون غير المكتوبة؛ او بشهادة او بعهد او بيمين او بتعذيب او بما يجري مجرى ذلك.

### [مبادئه الحجج الخطابية]

ومبادئه الحجج الخطابية أصناف ثلاثة:

أولها المشهورات الظاهرة التي تحمد في بادئه الرأي معافقة، كقول القائل: «انصر أخاك وان كان ظالماً» وربما خالفت الحقيقة فانها تقضي «ان لا تنصر الظالم وان كان أخاً» والحقيقة تحمد بحسب الظاهر في الأغلب ولا ينعكس؛ ومنها ما يحمده قوم او شخص ويتبسط به في مخاطبائهم.

وثانيها المقبولات من يوثق بصدقه كنبي او إمام، او يظن صادقاً كحكيم او شاعر.

وثلاثها المظنونات، كما يقال: «زيد متكلم مع الاعداء جهاراً فهو متهم» وربما يكون مقاله مظنوناً باعتبار آخر، كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه.

### [تألیفات الخطابة]

وتألیفاتها: ما يظن متوجاً فهي مقنعة بحسب المواد والصور معًا

ويستعمل القياس والتعميل فيها ويسمى «تبيّناً» ويسمى القياس «ضميراً» لمحذف كراه أو «فكيراً» لاشتماله على أوسط يستنبط بالفكرة، ويسمى التعميل «اقناعاً» والمتوجه عنه بسرعة «برهاناً».

والقياس الظني قد لا يكون متوجهاً في الحقيقة، كموجبتين في الشكل الثاني، ويسمى «رواسم».

والتمثيل قد يكون حالياً عن الجامع.

وقد يقع الاستفراط فيها أيضاً، ويقنع بجزئيات كثيرة.

والتربيخ فيها كالخلف.

والالمقدمة التي من شأنها أن تصير جزءاً يثبت فيها موضوع، وينفي أن لا يكون دليلاً علمياً ولا واصحاً عن ذكره غنى.

#### [ما تستبطن منه الخطابة]

والقوانين التي تستبطن منها المواقف تسمى أنواعاً، وقلما يبحث في الخطابة عن الفضوريات، بل يبحث في الأكثر عن الافتراضات.

والدليل: ضمير على هيئة الشكل الأول، والعلامة: على هيئة الشكلين الآخرين؛ مثالها: «فلان طاف ليلاً فهو لص»، «فلان أصفر فهو وجل»، «فلان شجاع وظالم فالشجعان ظلمة».

والرأي قضية كلية ينتفع بها في العمليات، ويستعمل مهلاً، كقولنا: «الاصدقاء ناصحون» وربما كان شيئاً ويكتسب بمقارنة حمد، كما يقال: «لا نكن فاضلاً لثلا تحسد».

والامثلة نافعة جداً، وهي أما شواهد مشهورة - حكايات أو أبعاضها - أو مخترعات غير ممكنة كما يوضع على ألسنة العجم من العيون، أو ممكنة يخترعها الخطيب، أو أبيات.

### [أقسام الخطابة]

والمخاطبة إما مشارقة تغيد إذناً أو منعاً، وأما منافرة تثبت مدحاً أو ذمّاً؛ وأما مشاجرة تقتضي شكرأً أو شكابية أو اعتذاراً. وهذا خصاميان.

### [أقسام المشهوريات]

والمشهوريات عظام كما تشمل عليها الشرائع والسنن والسياسات، وكما يتعلق بحفظ المدن وأمور العرب والصلح وجمع المواد واتفاقها من القوانين، وهي إما كليات يشرعها الشارع بإعطاء الأصول، ويتبعها من يتبّعه من المجتهدين بتفرع الفروع، أو جزئيات يشير في مأخذها الواقعون عليها وفي العمل بها في الأشخاص الحكام وغيرهم من المبسوطين. وغير عظام يشير فيها الخطيب الفطن.

### [ما يلزم إعداده للخطيب]

وعليه إعداد أنواع لما ينبع إلى الخير والشر؛ أما الخير فبدني كالقوءة والصحة والجمال والنسب والشروء والفصاحة والصيت الحسن والبحث؛ أو نفسي كالعلم والذكاء والزهد والجود والشجاعة والغففة وحسن السيرة والأخلاق المرضية وحصول التجارب والصناعات، والشر ما يقابلها.

ولما ينبع إلى النافع: وهو كل ما يوصل إلى شيء من الخيرات كالجد والطلب وتحصيل الأسباب وانتهاز الفرص وموافقة (مواتاة - ن) البحث؛ أو إلى الضرار: وهو كل ما يعوق عنه أو يوصل إلى الشرور، كإشار اللذة، والكسل، واللهو، والبطالة، وفوات الأسباب، وضياع الفرص، وسوء التوفيق.

ولما يتعلق بالأشد والضعف كالحكم بأن أفضل الخيرات أعمها وأدومها وأعظمها وأعزها وأنفعها وأشهرها؛ وما يتبعها خيرات أكثر، وما

يكون الاحتياج اليه أكثر وما يرغب فيه الاكابر أو الجمورو أكثر، وما يقابل ذلك.

وعلى المشير في المنافرات إعداد أنواع الاسباب - الفضائل والرذائل - مثلاً في العدل من كون الغنى والعلم والخشبة من الله تعالى، وطلب الثناء بما يوجب العدل؛ وفي الجور من كون الاحتياج، والوثيق بأن لا يطالب، وعدم المسوالات بالعواقب وضعف المجرور عليه - وأمثال ذلك مما يقتضي الجور - ، وكذلك في سائرهما ؛ وفي المدح والذم بهما.

وفي المدح بالرذائل من طلب ما يشارك الفضيلة المناسبة له؛ مثلاً في الجريمة من الكياسة في الرأي، وفي الفسق (العشق - ن) من لطف المعاشرة، وفي البلاهة من فلة المبالغات بما لا يعني، وفي التهور من الاقدام في الاخطر، وفي التبذير من البذل - وكذلك في عكس ذلك.

وفي المشاجرات إعداد أنواع الاسباب - الافعال الضارة من حب اللهو والبطالة والشرارة واستباحة التصرف في الاموال والاعراض والدماء، والاستهزاء بالخلق - أو غير الضارة فيما يغاير ذلك؛ ولاحوال الجور في وقوعه وفي لا وقوعه مما يقتضي ذلك مطلقاً.

وأيضاً على الخطيب مطلقاً إعداد أنواع مشتركة؛ منها ما يعد للاستدراجات من مبادئ الانفعالات والأخلاق.

مثلاً للغضب من باب الاضرار والاستهانة، والكفران والوقاحة، ولفتوره من باب الاعتراف بالذنب والاعتذار والتنزيل، والتلقي بالهشاشة، أو بالخوف من الغاضب؛ وللحزن مما يوجب تصور فوت المرغوب فيه، أو حصول المحظوظ عنه، وعدم الانتفاع بالحيلة والتذير في ذلك؛ وللتسلية مما يتعلق بكون ذلك مما يمكن أن يدفع أو يرجى التلاقي والشدارك، أو باعتبار حال الغير، أو بالارشاد الى الحيل، وللخجلة مما يتعلق بخوف الفضيحة وتصور الدناءة واستشعار الشماتة من الاعداء والاستهزاء من

غيرهم ولاكتساب الصدقة من جهة الآثار على النفس والاحسان من غير منة وستر العيوب والنصرة في الغيبة والوفاق، ولابطالها بأضداد ذلك.

وللحسد من جهة مشاهدة خير يرى العاسد نفسه أولى به أو في من لا يحبه؛ وللغير من جهة تخيل المشاركة معن لا حق له في الحقوق من غير إدخال صاحبها أياه فيها، ولدوعي الشكر من جهة الانعام بلا من في وقت الحاجة أو مثلها أو دفع الاذى بغير توقع والنصرة من غير توقع بذلك؛ ولدوعي الشفقة من جهة وجود العناية الصادقة، أو نصور الضعف والعجز عن دفع الشر من يعني به، أو لتصور لحقوق ضرر معن لا يستحقه، ولدوعي الشجاعة من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر والتوفيق بالعاقبة المرضية أو بكبر النفس وأضدادها مما يتعلّق بأضداد ذلك.

وكذلك مما يقتضي كل خلق يختص بصنف مما يختلف بحسب الاسنان، كطلب اللذة في الشبان وطلب النفع في الشيخوخ، أو بحسب البلدان، كالفضاحة وغلوظ الطبع في العرب، وحسن التدبير وسرعة الملاحة في الفرس، والذكاء والحيلة في الهند، أو بحسب الهمم، كالتكبر وعدم الالتفات الى الغير في الملوك، والدناءة في السوقين، والغرور في أصحاب البحث.

ومنها ما يتعلّق بامكان الامور كما يقال: «كلما يستطيع أو يجتهد فيه فهو ممكّن» و«كلما هو لشخص ممكّن فلغيره ممكّن» و«إذا كان الاصعب ممكّناً فالأسهل ممكّناً»؛ أو بوقوع وجودها كما يقال: «ما حدث لشخص فهو لمنه متوقع» و«ما يقع في وقت فووقعه في مثل ذلك الوقت متوقع» أو كونها كما يقال: «المؤثر كائن، فالاثر كائن» و«الأندر كائن فالاكثري كائن» و«كلما يقصده قادر عليه بزيجاده فهو كائن».

أو تعظيمها لقربها (العزتها - ن) ونفاستها وعظم فائدتها، أو ما يقابل ذلك. وقس على ذلك.

والغرض من هذه الامثلة الهدایة الى كل اسلوب فليطلب التفاصیل من الكتب الكبیرة.

#### [استعمال المتقابلات في الخطابة]

وتقع في الخطابة القضايا المتقابلة لاختلاف الاعتبارات، مثلًا يقال: «قل لأنك ان صدقت أحبك الله، وان كذبت أحبك الناس»، «واسك لأنك ان صدقت أبغضك الناس، وان كذبت أبغضك الله». وللمقر بنبيه: «أنه مذنب، لأنه ان صدق فهو مذنب، وان كذب فالكافر مذنب».

#### [الضمائر المعرفة]

والغالطة ههنا أن أوقعت افتاعاً فهي من الصناعة وتسمى بالضمائر المعرفة من باب الاشتراك، كمدح الكلب بان كلب السماء أضوه كواكبها، ومن باب تركب المفصل: «فلان يحسن الكتابة لأنه يعذ حروف الهجاء» ومن باب وضع ما ليس بعلة عنه: «فلان مبارك القدم لأنه مع قدوته تيسر الامر الفلاني»؛ ومن باب المصادرة على المطلوب إذا قيل: «لم قلت: فلان أذنب؟ فيقال: لأنه أذنب» - وكذلك في سائرها.

وان لم توقع افتاعاً لكونها غير معقولة فهي خارجة عن الصناعة، كما لو قيل: «فلان القاتل غير مجرم لأن قتل في حال السكر بغير اختيار منه».

#### [قرب الأنواع الى الجزئيات أحسن]

وكلما كانت الأنواع الى الجزئيات أقرب كان أخذ المواقع منها أسهل؛ وأيضاً كلما كانت المقدمات بالجزئيات أحسن كانت أفعى؛ مثلًا إذا قيل: «زيد فاضل لأجل الفضيلة التي صدرت عنه في المقام الفلاني»، كان أفعى مما لو قيل: «لأنه مستجمع للفضائل».

#### [تواييع الخطابة]

وأما تواييع الخطابة - وتسمى تزيينات ( ترتيبات - ن ) ثلاثة أشياء :

أولها ما يتعلّق بالالفاظ ، وهو أن تكون عذبة غير ركيكة عامية ولا مبنية فترتفع عن أن يصلح لمخاطبة الجمهور ، فإن الطبائع العامية قد تستوحش عن العمليات وأن تكون جيّدة الروابط والانفصالات .

وقد يتزين اللفظ بالاستعارة والتّشبيه وما يجري مجرّاهما والاستكثار فيه قبيح .

وبأن يكون ذات وزن والوزن هُنَا غير الحقيقي - بل ما يشبهه كما في قوله تعالى ، «ان الأبرار لفي نعيم ، وان الفجّار لفي جحيم» [١٤ - ١٣ / ٨٢] والتقسيمات والتسجيّمات وايراد القرائن أيضًا تقضي هذا الوزن .

ولكل من الملفوظ والمكتوب أسلوب خاص وكذلك لاصنافها .  
وثرانها: الترتيب؛ كالتصدير بما يلوح بالمقصود والاقتراض بالمقصود صريحاً والتّبيان له بما يقنع؛ والخاتمة وهو الختم بالذكر، وربما يختص بعض الأصناف بالبعض، كما ان التصدير في الشكابة قبيح .

وثالثها الأخذ بالوجوه والتفاق - وهو من العيل - وقد يتعلّق بالقول مثل رفع الصوت في موضوع يلين به، أو خفّضه، فانه يفيد إيداناً لحال القائل أو استدراجاً في المخاطب .

وقد يتعلّق بالقائل كتزكية نفسه أو كونه في زي وهبة يليقان به .  
ولا يمكن استعمال أكثر هذا القسم في المكتوبات وضعفاء العقول للاستدراجات أطوع، وكذلك يطّيعون (يعظمون - ن) المتنسّك وان كان مبتدعاً .

## الفصل التاسع

### في الشعر

صناعة الشعر ما يقتدر بها على إيقاع تخيّلات تصيير مبادئه  
انفصالات نفسانية مطلوبة.

#### [موارد استعمال الشعر]

ومنفعتها العامة في الأمور المدنية الجزئية المذكورة، وربما يكون  
أفعى من الخطابة، لأن النغمة العامة للتخيّل أطوع منها للاقتاء،  
والخاصة الاتذاذ بها والتعجب.

والسبب فيه كون التخيّل محاكاة ما، فان المحاكاة لذينة كالتصوير  
مثلاً، وان كان لشيء قبيح، فمنها طبيعية - قوله أو فعلية، كما يصدر عن  
البيغاء، والقرد - ومنها صناعية؛ وهي اما مطابقة ساذجة، او مع تحسين،  
او مع تقبّح.

#### [تعريف الشعر]

والشعر من الصناعات، وهو عند القدماء: «كلام مخيل»؛ وعند  
المحدثين: «كلام موزون متساوي الاركان مفهمني» ولا يعتبرون التخيّل في  
كلامه؛ واعتبار الجميع أجود.

والوزن يعرف في الموسيقى ماهية، وفي العروض استعمالاً، والقافية  
تعرف في علمها.

#### [مواد الشعر]

ومواد الشعر من القضايا هي المخيلات، وهي ما يؤثر في النفس  
فيسيطرها ويقبضها او يفيدها تسهيل أمر او تهويله، او تعظيمه، او تحريمه،

كما يقال للمشروب الماء: «أنه خمر لذذ»، فيسهل التخيل شربه على من اعتاد الخمر، وللعل: «أنه ماء مقي»، فينفر الطبيعة عنه، وربما تكون أولية أو مشهورة باعتبار آخر.

### [الشعر النام]

والشعر النام يحاكي بالكلام المخيل، وبالوزن، وبالنغمة المناسبة - ان قارنتها؛ والكلام يحاكي اما بالالفاظ او بالمعانى او بهما، وكل واحد منها اما بحسب جوهره او بحسب جملة، فالالفاظ تحاكي بجوهرها اذا كانت فصيحة جزلة، والمعانى تحاكي اذا كانت غريبة لطيفة، وهم معاً اذا كانت العبارة بليةقة ادت حق المعنى اللطيف من غير زيادة او نقصان.

واما المحاكاة بحسب الحيل فهي التي تسمى بالبديع والصنعة، فمنها ما يختص بالشعر، ومنها ما يختص بالكلام المشهور، ومنها ما يشاركان فيه، وقد تكون بمشاكلات ومخالفات تامة او ناقصة في الالفاظ او في اجزائها او في المعانى او فيهما، ولها علم خاص يتكلف ببيانها.

والاستعارة والتشبيه من المحاكاة، والمحال منها تسمى خرافات (جزأاً - ن) وربما تكون أملح.

والمحاكاة الشعرية تكون اما بالاستدلال واما بالاشتمال؛ والأول ان يدل بالتشبيه على الشيء، والثاني أن يترافق بشيء ويراد غيره (وايراد شيء آخر - ن).

والاستدلال اما بالمحاكاة المطابقة، او بغير المطابقة الممكنة، او المحالة، او بالذكر - كالربع للحبيب - واما بالتشابه كالشراب للماء.

وسوء محاكاة الشاعر كفليط القائس، وهو بتقصير، او تحريف، او كذب ممكن، او محال.

ولا يمكن اعداد الموضع والأنواع للمخيلات كما تعدد للمشهورات، لأنها كلما كانت أغرب فهي أذ وأعجب.